الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

الموضوع:

مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل

– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 –2020 –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص إقتصاد دولي

إعداد الطالب:

– حني محمد يزيد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

– علي بوعبد الله

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
وسيلة السبتي	استاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
على بوعبد الله	استاذ	مشرف	جامعة بسكرة
زكية بوستة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة

2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

الموضوع:

مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل

– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 –2020 –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصاديةتخصص

إقتصاد دولي

إعداد الطالب:

– حني محمد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

– علي بوعبد الله

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
			جامعة بسكرة
أ.د/ على بوعبد الله	أستاذ دكتور	مشرف	جامعة بسكرة
			جامعة بسكرة

2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذه الرسالة العلمية والذي ألهمنا الصحة العافية والعزيمة

فالحمد الله حمدا كثيرا

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور/ بوعبد الله علي الذي لم يدَّخر جهداً في مساعدتي، فقد فتح لي قلبه، كما هي عادته مع كل طلبة العلم، وكان يحثّني على البحث، ويرغِّبني فيه، ويقوّي عزيمتي عليه فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية ونفع بعلومه.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على تفضلهم بقراءة بحثي وتعبهن فيه وتصويبه من الخلل والزلل ، وعلى اثراء هذه الدراسة بملاحظاتهم القيمة.

هذا أتقدم بجزيل الشكر لكل أعضاء هيئة التدريس والإدارة بدون الاستثناء بكلية العلوم لاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

والى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هدا العمل

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرًا

(أمي الغالية)، طيَّب الله ثراها وجعلك الله من أهل الجنة.

إلى زوجتي العزيزة وأبنائي: محب الدين،نورهان، محمد أمين وعماد بهاء الدين

إلى إخوتي، وأختي العزيزة.

إلى جميع زملائي في خزينة ليشانة وخاصة مغني

كما لا أنسى كرازدي أسامة ومحياوي يوسف وهطال مسعود

ملخص:

أن الهدف من هذه الدراسة هو دراسة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل بالجزائر خلال الفترة الممتدة 2000 – 2020 ، وذلك باستخدام التحليل الوصفي والذي من خلاله استطعت دراسة حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة بالجزائر خلال هذه الفترة ، وكذا حجم المشاريع التي استطاعت الدولة الجزائرية استقطابها من خلال التحفيزات والتعديلات في قانون الاستثمار على مدى هذه المدة الزمنية ، كما ساهمت المشاريع في توفير مناصب عمل ، وأيضا أهم القطاعات التي استثمرت فيها هذه الاستثمارات ، حيث أفضت النتائج التي توصلنا إليها أن الاستثمار الأجنبي المباشر له علاقة طردية مع التشغيل من خلال التمثيل البياني ، كما توصي الدراسة بتوفير المزيد من القوانين والحوافز التي من شأنها جعل بيئة مناخية مناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات .

الكلمات المفتاحية :الاستثمار الأجنبي المباشر ، التشغيل ، قانون الاستثمار

Abstract:

The aim of this study is to study the extent of the contribution of foreign direct investment in employment in Algeria during the period 2000-2020, using a descriptive analysis through which I was able to study the volume of foreign direct investment flows incoming and outgoing in Algeria during this period, as well as the volume of projects that the Algerian state was able to Attracting them through incentives and amendments in the investment law over this period of time, and the projects also contributed to providing job positions, and also the most important sectors in which these investments were invested, as our results indicated that foreign direct investment has a direct relationship with employment through graphic representation The study also recommends the provision of more laws and incentives that would create a suitable climatic environment to attract more foreign direct investment in various sectors.

Keywords: foreign direct investment , operating , investment law

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الإشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	**1-30**
تمهيد	1
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	1
المطلب الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	1
الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي	1
الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	2
المطلب الثاني: خصائص ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر	3
الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	3
الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	4
المطلب الثالث: أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	6
الفرع الأول: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	6
الفرع الثاني:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المبحث الثاني: أهمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الأول:أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	10
الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	10
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية	12
المطلب الثاني:أهدافو دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	13
الفرع الأول:أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	13
الفرع الثاني:دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	14
أولا:دوافع المستثمر الأجنبي	14
ثانيا: دوافع البلد المضيف	16
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	19
الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر	19
الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	20

المبحث الثالث: مدخل نظري حول البطالة والتشغيل	23
المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها	23
الفرع الأول: مفهوم البطالة	23
الفرع الثاني: أنواع البطالة	23
المطلب الثاني: مفهوم التشغيل وأنواعه	25
الفرع الأول: مفهوم التشغيل	25
الفرع الثاني: أنواع التشغيل	26
المطلب الثاني: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل	26
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني:تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2000-2020	**32-59**
تمهيد	32
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020	32
المطلب الأول: البيئة القانونية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	32
المطلب الثاني: تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2000 – 2020	37
الفرع الأول: تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة 2000-2020	37
الفرع الثاني: تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر للفترة 2000-2020	40
الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة 2002-2018	43
المطلب الثالث: تقييم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال للفترة 2000 – 2020	44
الفرع الأول: مؤشرات نوعية لتقييم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر خلال فترة 2000 – 2020	45
الفرع الثاني: التدابير المتخذة قصد تحسين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	51
المبحث الثاني:انعكاس الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2000 – 2020	53
المطلب الأول: واقع سياسة التشغيل في الجزائر	53
المطلب الثاني: تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل بالجزائر خلال فترة 2000 – 2020	55
خلاصة الفصل الثاني	59
الخاتمة	63
قائمة المراجع	66

قائمة الجداول والاشكال

قائمـــــة الجـداول	رقم الصفحة
الجدول (1): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال فترة 2000-2020	38
الجدول (2) : حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر للفترة 2000-2020	41
الجدول (3): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة 2002-2018	43
الجدول رقم (04) : تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2020	45
الجدول رقم (5) : تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية) في الجزائر للفترة 2012-2020	48
الجدول رقم (6): مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر للفترة 2004-2019	49
جدول رقم (7) : حصيلة التشغيل الناتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2020	56

قائمـــــة الأشكـــال	الرقم الصفحة
الشكل (1-1): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة 2000 -2020	40
الشكل (2-2): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر للفترة 2000 -2020	41
الشكل (3-3): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة 2002-2018	44
الشكل رقم (4-4): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2020/2000	46
الشكل رقم (5- 5): تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية) في الجزائر خلال الفترة 2012-2020	48
الشكل رقم (6-6): مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر للفترة 2004-2019	50
الشكل رقم (7-7): حصيلة التشغيل الناتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2003 -2020	58

مقدمـــة

حظي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر كبير من الاهتمام، خاصة في العقدين الماضيين لأنه يوفر مزايا وفوائد اقتصادية هائلة للبلد المستثمر أو البلد المضيف.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم المواضيع الحديثة والتي يتفق معظم الاقتصاديين على أن هذا الاستثمار تلعب دورا مهما في تطوير القدرة الإنتاجية للبلد المضيف نظرا للتأثيرات الايجابية التي تخلفها هذه الاستثمارات، كما تقوم الدولة المضيفة بتقديم كل الإمكانيات لتشجيع الاستثمارات وذلك لاستقطاب أكبر عدد ممكن من شركات العالمية، كما أنها تسعى جاهدة لتهيئة الظروف المناسبة، مثل توفير الأمن وإزالة الحواجز الجمركية وحل المشكلات الإدارية المختلفة التي تساهم في زيادة مشاركة المستثمرين الأجانب.

وتعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد روافد الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي ، فهي من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم ، إذ يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في تفعيل التجارة العالمية فيوفر للمؤسسات أسواقا جديدة لتصريف منتجاتها بتسهيلات إنتاجية وبكلفة منخفضة وتكنولوجيا جديدة عن طريق التمويل للمنتجات والمهارات اللازمة لتفعيل الاقتصاد ، فتتنافس الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك بسبب مساهمته في تحقيق معدلات النمو المستهدفة من خلال دورة الايجابي في سد فجوة بين المدخرات المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة ، ويمكن للدولة المضيفة أن توفر للمستثمر الأجنبي الموارد لتدعيم تقنياته الحديثة ورأس المال ومناهج العمل فضلا عن التقنيات المؤسساتية ومهارات الإدارة ، ومثل هذا الأمر يمكن أن يقدم دافعا قويا للتطوير الاقتصادي .

وتكون الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية معتمدة على حجم تلك الاستثمارات وسرعة تدفقها وعلى مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة المختلفة داخل البلد فضلا عن مدى استعدادها للمساهمة في خلق جيل من الإداريين المحليين القادرين للتعامل مع التقنيات المتقدمة مما يسهم في رفع قدرة الاقتصاد وخلق قاعدة إنتاجية ذاتية في المستقبل.

ومع تزايد عمليات تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أدى ذلك إلى قيام الدول بانتهاج المزيد من سياسات التحرير، وذلك بفتحها لمجال الاستثمار في العديد من القطاعات، حيث تحاول الدول النامية على غرار الدول المتقدمة تقديم فرص للاستثمار في أنشطة كانت مغلقة من قبل بهدف زيادة تدفق الاستثمار

الأجنبي المباشر إليها، كما تحاول من أجل تحقيق نفس الهدف تفعيل العوامل المحددة لهذا الاستثمار بالشكل الذي يؤثر بالإيجاب على جذبه إليها، الأمر الذي يوسع فرص انتقاء الدولة المضيفة من طرف المستثمر الأجنبي.

والجزائر من بين الدول النامية التي كانت ولا تزال تسعى جاهدة إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال محاولات الإصلاح الاقتصادي عن طريق ما تضمنته قوانين الاستثمار لتوفّر الجو الاستثماري المناسب، إضافة إلى الحوافز التي تمنحها من أجل مساهمتها في تطوير النمو الاقتصادي وخاصة تحسين مستوى التشغيل.

كما واجه الجزائر عدة تحولات اقتصادية، حيث تميزت باتخاذ جملة من إجراءات التي تهدف إلى استرجاع السيادة الوطنية على الاقتصاد من خلال استغلال ثرواتها الطبيعية كالبترول والغاز لتمويل مشاريعها الاقتصادية فأصبح القطاع العمومي هو المسيطر على جميع النشاطات الاقتصادية، حيث همش القطاع الخاص الوطني فضلا عن الأجنبي، لكن الظروف المحلية والدولية لم تسمح باستمرار الوضع على حاله، بل فرض على الجزائر التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، ومن ثم اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال تنفيذها لجملة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وكان لها وقعها على التوازنات الكلية، كما أعطت الإصلاحات الاقتصادية مساحة أكبر للقطاع الخاص وحوافز أكبر للمستثمرين، كما شهدت الجزائر تحسنا في الأوضاع السياسية، وتوفرها على سوق داخلية واسعة، وبنية أساسية متنوعة.

ومن الأسباب التي دفعت الجزائر إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أراضيها، هي رغبتها في تحسين مستوى التشغيل لديها، هذا الأخير الذي يحتل صدارة اهتمام الدول، باعتباره إحدى المقومات الأساسية لكرامة الفرد وتوازنه الأسري، وركيزة من ركائز التنمية والاستقرار.

إشكالية الدراسة:

وانطلاقا من العرض السابق، تظهر لنا مشكلة هذا البحث والتي يمكن صياغتها في شكل التساؤل التالي:

- ما هي انعكاسات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال فترة 2000 - 2020 ؟

ولإبراز ملامح الإشكالية بصورة أوضح، يمكن وضع تصور لنموذج قياسي نبين فيه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل وهذا لا يتسنى إلا من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع الاستثمار الاجنبي والتشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

- هل تغيير قوانين الاستثمار بكثرة يؤثر على تدفق الاستثمار الاجنبي وبالتالي على التشغيل في الجزائر؟

- ما هي اهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر والأكثر خلقا لمناصب العمل في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، والإجابة على السؤال المطروح ارتأينا إلى طرح الفرضية التالية التي تكون منطلقا لدراستنا:

- زيادة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يؤدي إلى ارتفاع معدل التشغيل.

- يساهم التغيير المستمر لقوانين الاستثمار في الحد من تدفقات الاستثمار الاجنبي وبالتالي انخفاض التشغيل في الجزائر

- يعتبر قطاع الصناعة من اهم القطاعات جذبا للاستثمار الاجنبي والاكثر خلقا للمناصب الشغل في الجزائر

هدف الدراسة:

تكمن هذه الدراسة في تسليط الضوء على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا خصائص ومحددات وأنواعه وأشكاله، كما تهدف الدراسة إلى توضيح سبب سعي الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي ومدى تأثير هذه الاستثمارات الأجنبية على التشغيل.

أهمية الدراسة:

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر.

نطاق الدراسة:

تطبق هذه الدراسة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000- 2020)

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب الوصفي تحليلي في وصف الظاهرة من خلال دراسة الفصل الأول الذي تطرقنا فيه إلى دراسة المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر ، كما قسم إلى ثلاث مباحث وهي :

- المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

- المبحث الثاني : أهمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

- المبحث الثالث : نظري حول البطالة والتشغيل

أما في الفصل الثاني اعتمدت الدراسة على دراسة تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020 وذلك من خلال دراسة مبحثين وهما :

- المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020

- المبحث الثاني :انعكاس الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2000 - 2020

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول

الإِستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الماضيين الذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتفسر التغيرات التي طرأت علي هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي: الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.

كما أعطت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له ولها خصائص وأهمية بالغة سنوردهما في هذا البحث لكن قبل ذلك يجب تحديد مفهوم دقيق لهذه الاستثمارات.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي

توجد عدة تعريفات حول الاستثمار الأجنبي نذكر منها:

1- الاستثمار الأجنبي: هو توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد، في أنشطة اقتصادية أجنبية، يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من المشروع الاستثماري، ويتحكم المستثمر الأجنبي غالبا في إدارة المشروع وتنظيمه ويسعي إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الاستثماري.

2 – يعرف الاستثمار الأجنبي على انه قيام المستثمر بأداء نشاط بنفسه أو بأمواله في بلد أخر، وغالبا ما يكون المستثمر شخصا معنويا ينشأ في شكل فرع باسمه أو لشخص معنوي أخر،وتكون صورة الاشتراك من خلال مؤسسة محلية أو أجنبية عامة أو خاصة، أو تكون في صورة الاشتراك مع الدولة ذاتها في مشروع مشترك بينهما. كما يعرف بأنه قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده الأم باستخدام جهوده وأمواله في إنشاء مشروع اقتصادي بمفرده أو الاشتراك في مشروع محلي أو أجنبي قائم فعلا أو

في صورة الاشتراك مع الدولة أو مواطنيها في إنشاء مشروع مشترك. ويلاحظ تطابق المفهومين السابقين للتعبير عن حالة أو شكل الاستثمار الأجنبي سواء كان مباشر أم غير مباشر.(خضير، 2010)

3- كما يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه قيام المستثمر الأجنبي باستثمار أمواله داخل دولة أو أكثر يطلق عليها الدولة المضيفة ويحتفظ المستثمر لنفسه على السيطرة والإدارة واتخاذ القرارات. (مطر، 2009، صفحة 76)

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: توظيف لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وعادة ما يكون اجل الاستثمار طويل الأجل ويعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى، ويكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة وأيا كان هذا المستثمر فردا أم شركة أم مؤسسة. ويتم تمويل تلك الاستثمارات الأجنبية من خلال رأس المال الذي يقدمه المستثمر الأجنبي ويتخذ نمط التمويل بالملكية المديونية وبصيغ متعددة ، إما قنواته التي يسلكها في حركته فهي الشركات متعدية القومية ، وبهذا فان المستثمر الأجنبي يعرف بأنه الشخص الذي يصنع الاستثمارات الأجنبية ، ويكون إما شخصا طبيعيا أو معنويا ويمثل أعمال ، شركة أو مؤسسة ، وربما يكون المستثمر دولة من مجموعة دول ، إلا أن الغالب تكون الشركات المتعدية القومية هي المصدر الأكبر لتلك ، الاستثمارات.

2- يعرف صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): على أنه نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر)مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.(OECD, 1999, p. 07)

3- أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD:فقد عرفه بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في البلد الأم (البلد

الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار).(القادر، 2004، صفحة 4)

4- أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC): فتعرفه على انه:ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها.(بوجمعة، 2007، صفحة 19)

5- تعريفRaymond Bertrand: الاستثمار الأجنبي المباشر هو مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقة ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند إنشاء المؤسسة.(فايزة، 2015، صفحة 07)

6- تعريف عبد العزيز هيكل: يعرف على أنه استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مالها الأساسي أو بزيادة رأسمال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعني إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله. (بلقاسم، 2006، صفحة 6)

المطلب الثاني: خصائص ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعديد من الخصائص نذكرها فيما يلي:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج ، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد ، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي علي استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.(مودع، 2019)

2- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية ،وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

3- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتميع فيها البلد المضيف بميزة مقارنة ببلد المنشأ.

4- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة. (مودع، 2019، صفحة 08)

5- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية (التي أصبحت شديدة المشروطية) في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدي النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدي نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.

6- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:(ساهرة، 2015، الصفحات 9-10)

يتحدد طلب المستثمر الأجنبي على أي مشروع استثماري بمجموعة من العوامل ، بعض هذه العوامل سياسية ، وبعضها الأخر عوامل اقتصادية وقانونية واجتماعية ، تشكل بمجملها مناخ الاستثمار في أي دولة .

وتلعب العوامل والمتغيرات دورا أساسيا في قرار المستثمر الأجنبي ، إذ تتميز بأمها متعددة ومتشابكة فيما بينها ، فيصعب حصرها أو قياس بعضها في أغلب الأحيان ، خاصة أن بعضها يرتبط بسلوك المستثمر الأجنبي نفسه ، فقد تحكمه دوافع مختلفة تكون سياسية أو اجتماعية ، حضارية وبعضها يرتبط بمزايا الدولة المضيفة ، أو بما تتمتع به من مناخ استثماري مما يجعلها دولة قادرة على اجتذاب الأموال الأجنبية أو طردها ، ومن أهم المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الأتي :

1 – المحددات الاقتصادية :

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عاملا مهما من عوامل الاستثمار ، ويرتبط هذه الموارد بضرورة توفر كفاءات معينة والأيدي العاملة المدربة وذات التكلفة المنخفضة ، وينبغي أن يصاحب هذه الموارد حزمة حوافز تساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، ومعدل الدخل الفردي ، ومعدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والمخصصة ودرجة المنافسة في السوق وتكاليف الإنتاج .

فضلا عن توفر البني الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق ، والاتصالات ، وخدمات الكهرباء فالدول التي تتوفر فيها هذه الخدمات تعتبر دول جاذبة للاستثمار .

2 – المحددات السياسية :(ساهرة، 2015، الصفحات 9-10)

وتتمثل النظام السياسي القائم في البلد ، إذ يؤثر الاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية ، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع ، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وإنما أيضا على أساس درجة الاستقرار السياسي للبلد ، إذ يوفر الاستقرار الحرية والكفالة لحقوق الإنسان لأنه مطلب رئيسي لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار ، ويضم وجود أجهزة حكومية تقوم بتقليل الزمن المطلوب للحصول على رخص لإنشاء المشاريع ، ومحاربة الفساد المالي والعمل بشفافية ، بالإضافة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية ، فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة ، أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير .

3– المحددات القانونية والتشريعية :

تتمثل بالقوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات وقوانين خاصة بالضرائب والجمارك بالإضافة إلى الحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحقه في تحويل أرباحه لأي دولة ، لهذا تتنافس الدول على إصدار تشريعات محفزة للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط إلا تؤدي هذه الحوافز إلى ضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة ومكانتها .

4 – وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه : (ساهرة، 2015، الصفحات 9-10)

وتتمثل بحجم الطلب على منتجات المشاريع الاستثمارية المتأثرة بالسوق وإمكانية اتساعه وخاصة المناطق التي تروج فيها السلعة في نفس منطقة المشروع الاستثماري ، فضلا عن المخاطر العديدة لشدة المنافسة خاصة فيما يتعلق بالترويج للسلع ، إذ تتطلب تكاليف هائلة وهذا يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي ، لذا يلجأ المستثمرون للاستثمار في الدول النامية لتوفير فرص الاستثمار وانعدام المنافسة بعكس الدول المتقدمة .

5 – البيئة الإدارية :

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار ، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار ، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية .

المطلب الثالث : أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول : أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر :

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع حسب الأهداف التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها و فيما يلي تلخيص لهذه الأنواع :

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: وهو من أكثر الأنواع انتشارا في الدول النامية، فالعديد من الشركات تسعى للاستفادة من الموارد الطبيعية كالمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجال البترول والغاز والعديد من الصناعات الإستراتيجية الأخرى، وهذا النوع يشجع الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والموارد الاستهلاكية.

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات. ويُعدُّ هذا النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات.

وأن أهم الأسباب للقيام بهذا النوع من الاستثمار هو ارتفاع تكلفة النقل في البلد المضيف مما يجعل الاستثمار فيه أكثر جدوى من التصدير إليه. ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة. فهو يسهم في ارتفاع معدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيه، وله آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات البلد المضيف وزيادة وارداته من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليه من الدول المصدرة للاستثمار.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بتركيز جزء من أنشطتها في البلد المضيف بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على تجارة البلد المضيف، فيؤدى إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج.

4- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة بسبب برغبتها في تعظيم الربحية. ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من جانبي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة لتصدير العمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال وكالآتي:

1- الاستثمار المشترك **Joint** Venture: يعد هذا النوع من الاستثمار الأكثر شيوعا للتدفق الأجنبي وذلك لأسباب سياسية واجتماعية، حيث يشترك فيه طرفان أو أكثر في بلدين مختلفين بصفة دائمة، فيكون الاستثمار في حالة انخفاض تحكم الطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية، بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال (المستثمرين).(ساهرة، 2015، الصفحات 7-8)

كما عرفت الشراكة من قبل مجموعة من الاقتصاديين منهم كولدي وتريبسترا ولفينجستون على أنه هو أحد مشروعات الإعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان)، أو أكثر من دولتين

مختلفتين بصفة دائمة، وتنطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية كإنتاج سلعة جديدة أو قديمة، أو تنمية السوق، أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية، بدون السيطرة الكاملة عليه. ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن الشراكة تنطوي على الجوانب التالية:(أوعيل، 2016)

– الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

– الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

– إذا تم الشراء حصة في شركة وطنية قائمة من طرف مستثمر أجنبي، تصبح هذه الشركة شركة استثمار مشترك.

– لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

– قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة، أو العمل أو التكنولوجيا، أو قد تأخذ شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم سوق، كما قد تكون المشاركة بحصة في رأس المال كله أو جزء منه.

وللشراكة الأجنبية أهداف عديدة، والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

* ضمان السيطرة بواسطة تخفيض التكاليف والمبادرة.

* التعايش بواسطة التخصص.

* استغلال الفرص الجديدة في السوق.

* المصداقية والديمومة.

2-استثمار بالكامل ممتلك للشركات الأجنبية Wholly-Owned FDI: ويكون من أكثر الأنواع المفضلة للشركات، فتضمن الشركة سيطرتها بالكامل على الإنتاج والتسويق، إذ تقوم الشركة بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نشاط إنتاجي آخر في الدول الأخرى.(أحمد، 2007، صفحة 135)

إلا أن الكثير من الدول النامية المضيفة، تتردد كثيرا في تصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، وذلك لعدة أسباب من بينها:(أوعيل، 2016)

- الخوف من التبعية الاقتصادية، مما يترتب عليها من اثار سياسية على الصعيدين الدولي والمحلي.

- الحذر من احتمالات سيادة حالة الاحتكار الشركات متعددة الجنسيات، الدول النامية، وهو من أهم أسباب تخوف الدول المضيفة من هذا الشكل من الاستثمار.

3-مشروعات أو عمليات التجميع Assembly Operations: وهذا النوع من الاستثمار يأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف، ويتم بموجب هذه الاتفاقية قيام البلد المعني بتزويد الطرف الأجنبي بمكونات منتج معين لتجميعها على صورة منتج نهائي.(أحمد، 2007، صفحة 135)

4- عمليات الاندماج أو التملك: ازدادت هذه العمليات في الفترة الأخيرة، فأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تقوم الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى فتعرف بالشركة القابضة أو التابعة.(ساهرة، 2015، صفحة 8)

5- الاستثمار في المناطق الحرة: المنطقة الحرة جزء من أرض الدولة المضيفة، قد تقع بداخلها أو على منافذها البرية، أو البحرية، أو بالقرب منهما، وهي محدودة جغرافيا بوضوح تام بحدود صناعية مثل: الأسوار، والطبيعة مثل:الأشجار،الجبال،البحار، أو الأنهار، ويتم عزله عن باقي حدود الدولة أو الإقليم الجمركي لها، ويتم إخضاعه لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخلها، ويخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة.(الشيشكني، 1986، صفحة 24)

كما تتمتع المنطقة الحرة العامة بالشخصية الاعتبارية، ولها هيكل إداري مستقل، تمارس فيها أنشطة صناعية، تجارية وخدماتية، وتحدد هذه المناطق وفقا لتشريعات وسياسات الدولة المضيفة.

المبحث الثاني: أهمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: (أسماء، 2015، صفحة 45)

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة إلى الدول النامية التي عجزت مدخراتها المحلية على تمويل مشاريعها اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي إضافة إلى تقليص مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود التي فرضها الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على هذه الدول.

وسنتطرق فيما يلي إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للدول النامية.

ومن بين هذه الأهمية نذكر ما يلي:

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكننا ذكر هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

1- وسيلة تمويلية خارجية وبديلة:

الأهمية التي تكتسبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالأشكال الكلاسيكية للتمويل الخارجي، أنها جديرة بأن تكون وسيلة تمويلية خارجية بديلة، بحكم انعكاساتها الحميدة على اقتصاديات الدول المضيفة، وان الحصول على الاستثمارات مقارنة بالقروض الخارجية قد عرف تزايداً، مقارنة بالقروض الخارجية قد عرف تزايدا، مقارنة بالقروض التي عرف حجمها تناقصا، وهذا ما يؤكد على أن الدول أضحت تفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدل اللجوء غلى الاستدانة الخارجية.

2- عنصر تكميلي للمواد المحلية وعاملا لتحسين الاستثمار المحلي:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل تسمح بتكملة الموارد المحلية، ومن ثم تغطية النقائص التي يمكن أن تواجه الدول المضيفة عند قيامها بتمويل البرامج التنموية، إلى جانب أنها تساهم في تمويلها وتحسين استثمارها المحلي.

3- عامل مهم لتدعيم عملية الخوصصة ونتائجها: (أسماء، 2015)

قد يكون للاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبط بخوصصة المؤسسات التي كانت مملوكة من طرف الدولة أثراً سلبياً على العمالة في المدى القصير، إذ تؤدى تلك العملية إلى التخلص الجزئي أو الكلي على العمال، لكن ذلك لا يطول، إذ تؤكد الدراسات في هذا المجال أن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا الجانب يؤدى في المدى المتوسط والطويل، إلى خلق فرص عمل جديدة، بعد تحقيق الكفاءة، والرفع من معدلات الاستثمار التي تؤدي بدورها إلى التوسع في الاستثمارات.

4- أهميتها في نقل التكنولوجيا ومؤهلات التسيير والتنظيم:

لقد أكد الكثير من الخبراء في هذا الشأن أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الوسيلة الحقيقية التي بموجبها يتسنى للدول المستقطبة له من إمكانية الحصول على مختلف المعارف التكنولوجية واكتساب مؤهلات الإدارة والتنظيم الحديثين.

ويمكن تلخيص أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا في الآتي:

- وصول أحدث التقنيات في مجالات الاستثمار، والتي يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من ثروات البلد وزيادة المردود الاقتصادي خاصة عند تقليل تصدير المواد الخام وتصنيعها محلياً.

- إيجاد فرص للعامل الوطني للاحتكاك بالخبرات الأجنبية، والتدرب على هذه التقنيات يؤدى إلى بروز هذا العامل وحصوله على خبرة فنية عالية.

- تتطلب هذه التقنيات مراكز بحث وتطوير وتدريب وهذا ما يدعو إلى إنشاء تلك المراكز محلياً مما يعود بالفائدة في هذا المضمار للدولة المضيفة.

– سوف يترتب على قدوم مثل هذه التقنيات، متطلبات تطوير الخدمات والمنافع العامة وزيادة الطلب عليها.

– إيجاد آلية خلق المنافسة بين المستثمرين سوف يؤدى إلى اهتمامهم بجلب أفضل التقنيات والأنظمة مما يشكل بعدا آخر لتوطين التقنية.(أسماء، 2015)

كما يمكن تلخيص أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل مؤهلات التيسير والتنظيم في الآتي:

– أنها عامل من عوامل نقل مؤهلات التسيير والإدارة، إذ عن طريق اجتذابها يمكن للشركات الأجنبية أن تساهم في إقحام أساليب إدارية حديثة ومتطورة.

– تنمية المهارات الإدارية للمؤسسات المحلية في حال المحاكاة، أو عبر إثارة حماسها في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تكون قادرة على منافسة الشركات الأجنبية.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية:

يمكن النظر إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف الاقتصاديات من خلال مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لتكوين رأس المال الثابت ومؤشر نسبة الرصيد المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج الداخلي الخام.

وقد تصاعدت خلال العقد الأخير من القرن الماضي أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية.

وسنلخص هذه الأهمية في النقاط التالية:

– أنها تعتبر كأحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية.

– أنها تعتبر كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق العالمية.

– أنها تعتبر كنتيجة للتغيرات الأساسية التي طرأت علي هيكل الاقتصاد العالمي.

– أنها أكبر مصدر للموارد المالية الخارجية اللازمة للتنمية في الدول النامية. (أسماء، 2015)

– يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر علي جذب الاستثمارات الأجنبية.

– تحولت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ميدان لتنافس محموم بين الدول.

– يمكن تحسين جاذبية هذه الدول من خلال إجراء بعض التعديلات منها مثلا: فتح قطاعاتها الاقتصادية، تقديم العديد من التسهيلات والامتيازات والحوافز، توفير سياسات تجارية وأسعار صرف لحماية الصناعات الناشئة.

المطلب الثاني: أهداف ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

الفرع الأول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:(خربوش، 1999، صفحة 182)

كثيرا ما تلجأ الشركات والإفراد إلى الاستثمار في دول أخرى سعيا منهم وراء تحقيق أهداف محددة، ومن أهم الأهداف التي يؤمل تحقيقها من قبل المستثمرين ما يلي:

1– الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها ألجل استخدامها فيصناعاتها.

2– إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية، خاصة لتسويق فائض كبري من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.

3– الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها، حيث أن أجرة العامل مثالًا في تلك الدول تكون عادة أقل من أجر ة العامل في الدول المتقدمة، وكذلك فإن تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول أقل منها في الدول المتقدمة.

4 – الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار،والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

5– الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية، تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

6- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية، من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب امتلكها للتكنولوجيا المتقدمة، ووفرة رأس المال لديها.

7- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية، إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكرب من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.(خربوش، 1999، صفحة 182)

الفرع الثاني:دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر ،ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:(السامراني، 2006، صفحة 76)

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

1- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، ولغرض تلافي الإخفاق، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.

2- زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر.وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار. أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن يتحقق هذا العائد ويفتقد جاذبيته.

وتبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها. وتعتمد أغلب الشركات الأوربية واليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثمارا مضمونا وعوائدعالية.

3-زيادة المبيعات: مهما كان كبر حجم سوق دولة ما، فإنه يبدو صغير جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها.وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة. وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى،وهي عديدة، تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

4-تخفيض المخاطر:يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.(السامراني، 2006)

كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة. " فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحد.(السامراني، 2006)

5- تحسين الموارد وضمان توفيرها :قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية وتشريعات البلد المضيف للاستثمار.

6- الاستفادة من المزايا المكانية : والتي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

7- حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع: يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا

يسبقهم منافسوهم إلى ذلك، فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم(مرسي، 2000، صفحة 185)

8- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورهفي الحياة التجارية الدولية.(السامراني، 2006، صفحة 76)

توجد عدة أسباب ظاهرية وأخرى خفية للاستثمار في دول أخرى وتمثل الأسباب الظاهرية والتي سبق عرضها الواجهة الحضارية والأسباب المشروعة للشركات الدولية، إلا أننا نرى وراء هذه الأسباب الحضارية المشروعة، أسبابا أخرى خفية تتمثل في الرغبة في السيطرة على الاقتصاد الدولي، لإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري.والدول القوية مدفوعة ومنذ القدم بالرغبة في السيطرة على الدول الأخرى الأقل منها قوة . (مرسي، 2000)

ثانيا: دوافع البلد المضيف :(بعداش، 2008)

تسعى مختلف الدول، المتقدمة والنامية، إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، ويعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول واختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها. وفيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية.

1- سد فجوة الادخار الاستثمار: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقرض الخارجية. غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها؛ الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي.

2- تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل. ويفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

- لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا. عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجه.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات. وفي كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن ثم على ميزان مدفوعا ته.

- هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات وتجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي؛ ودخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات والتجهيزات المعنية أو يورد هذه الأخيرة بذاتها، ومن ثم يعفي جزئيا البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجي.(بعداش، 2008)

3- زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني: ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية. الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الأخير سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر. وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسه.(بعداش، 2008)

4- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، وتجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة.

بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية. لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

5- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية ...الخ.غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، ومن ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا والتي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.(بعداش، 2008)

6- تخفيض مستوى البطالة: من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار. خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية. هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

7- نقل التكنولوجيا الحديثة:تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وترته. والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي. وهذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما والنامية. حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث وطرقه التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة ...الخ علاوة عن مساهمته في تكوين العمال والمسيرين والمسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير والمؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار؛ كما يساهم في تنمية أعمال البحث والتطوير (بعداش، 2008).

إن المساهمة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تكمن في حصة من رؤوس الأموال (financiersCapitaux)، بل في تحويل الأصول غير الملموسة (intangiblesActifs). ومع ذلك فإن

وجود المؤسسات الأجنبية يحفز، بالتأكيد، عصرنة قطاع البنوك وقطاعات تمويل الاستثمارات.(أسماء، 2015)

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المتلقية له، كما أن له أثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها:

1- توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.

2- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.

3- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.(خضر، 2003، صفحة 11)

4- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملونبهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعملبها .(الأسرج، 2005)

5- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.(قويدري، 2011)

6- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها..

7–دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتهاالدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.(الأسرج، 2005، صفحة 6)

8– تعتبر وسيلة مكملة للاستثمارات المحلّية (الحكومة والخاصة)، وذلك من خلال زيادة تدفقاتها التي تقلل من الضغط على المدخرات المحلّة، من خلال إقامتها للمشاريع الاقتصادية، وتعوض بها عن النقص الحاصل في استثماراتها المحلية التي تعاني من العجز في اغلب الدول النامية.

الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر :

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفة الذكر، إلا أنه يواجه بالعديد منلانتقادات

والتي نذكر منها:

1– غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة اقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، ويزداد الأثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.(حسين، 2009)

2 – سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية , أشارت بعض التقديرات لعام (2001) أن هناك ما يقارب من (65 ألف شركة) غير وطنية , وما يقارب من (850 ألف شركة أجنبية منتسبة لها) في مختلف أنحاء العالم , مما يعني تزايد ارتباط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة (التابعة لها تلك الشركات الأجنبية) ومن هنا تبين طبيعة الارتباط

المتبادل الناشئ عن العلاقات غير المتكافئة بين التابع والمتبوع في كيفية توزيع عائد عمليات انتقال تلك الوسائل والأدوات.(علوان، 2009، صفحة 35)

3- يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير ، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة عن زيادة الإنفاق على رأس المال البشري ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدودا ، ليس ذلك فحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها ، يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية للدول المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة ، وبالشكل الذي يعوق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة .

4- قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية ، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى آو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر ، والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل Hymer ذلك الرأي إذ وجد أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية، لقد تم تبرير ذلك باعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراد متطلبات التصدير من الدول الأم ، وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من الدول الأم.

5- يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.

6- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي(Crowd Out) في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على (Crowd In) مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الأجل الطويل ، إذ أن ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة . (حسين، 2009)

7- هناك انتقادا أخر ويتمثل في تركز الاستثمار الأجنبي المباشر(أحيانا) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة (الدول الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية، مثل صناعات الكيماوية، المنسوجات،الصلب، الاسمنت والسيراميك(حسين، 2009).

المبحث الثالث: مدخل نظري حول البطالة والتشغيل

المطلب الأول: مفهوم البطالة والتشغيل

الفرع الأول:مفهوم البطالة:(عايشي، 2012، صفحة 3)

تعرف منظمة العمل الدولية البطالة على أنها كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. وانطلاقا من هذا التعريف، يمكن الاستنتاج أن الشروط الواجب توفرها في الشخص ليصنف بطالا، هي القدرة على العمل سواء كانت بدنية أو عقلية، حيث لا

يمكن تصنيف المعوقين بنسب عالية، أو فاقدي الأهلية العقلية في فئة البطالين. كما يجب على الشخص أن يبدي رغبة في العمل، عن طريق البحث عنه بالطرق المتاحة كالتسجيل في وكالات التشغيل ونحوها. كما يجب عليه أن يقبل بالعمل عند حدود مستوى الأجر السائد، بدون مبالغة في المطالبة براتب، أو أجر مرتفع.

وقد اعتمد الديوان الوطني للإحصاء على تعريف المنظمة في تحديد مفهومه للشخص البطال بناءا على الشروط التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و64سنة.

- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي.

- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور عن منصب شغل، وعلى الاستعداد التام للعمل ومؤهلا لذلك.(حكيمة، 2018)

الفرع الثاني:أنواع البطالة

توجد عدة أنواع من البطالة وهي تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها، ويمكن عموما إيجازها في النقاط التالية:

1- البطالة المكشوفة(ExposedUnemployment):وتعني توفير عدد من القوى البشرية المؤهلة والقادرة على العمل وعدم وجود عمل أو عدم قيامها بعمل منتج فعال.(داو، 2022، الصفحات 62-63)

2- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) : تنتج بسبب التغيرات الهيكلية في تنظيم الاقتصاد الوطني، وعدم التوافق بين فرص العمل المتاحة، والمؤهلات، وخبرات الأفراد الراغبين في العمل، والباحثين عنه.(عايشي، 2012، صفحة 3)

3- البطالة الاحتكاكية (FrictionalUnemployment) : هي البطالة التي تنتج عن ترك الموظفين لوظائفهم القديمة ،للانتقال أو البحث عن وظائف جديدة ، ويتجلى أغلب الموظفين في هذا النوع من البطالة عن وظائفهم بشكل ذاتي ، بسبب رغبتهم في ترك العمل ، أو بسبب رغبتهم في الحصول على راتب أعلى في وظيفة جديدة ، ويحدث هذا النوع من البطالة أيضا مع الطلاب الخريجين من الجامعات ، عند تخرجهم

وبحثهم عن العمل ، وليس للبطالة الاحتكاكية تأثير على حالة الاقتصادية ، بل قد تزيد الإنتاجية في سوق العمل.(اللطيف، 2021).

4- البطالة الدورية(CyclicalUnemployment) : وتسمى أيضا البطالة الظرفية، وهي البطالة الناتجة عن الظروف والأزمات الاقتصادية والتي تنشئ نتيجة دخول الاقتصاد الوطني في دائرة الانكماش، بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل.

5- البطالة المقنعة(Undereployment) : وتنتج في حال ما إذا كان الفرد يؤدي عملا ثانويا، لا يوفر له كفايته من سبل العيش، أو أن أكثر من فرد يؤدون سويا عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد، وفي كلا الحالتين لا يؤدي الشخص عملا يتناسب مع ما لديه من قدرات،وطاقة للعمل.(عايشي، 2012، صفحة 3)

6- البطالة الطبقية (Class Unemployment): وهي ترتبط بمنظور اجتماعي حيث توجد في أي مجتمع فئة من القوى البشرية العاملة فيه تحتل مرتبة اجتماعية عليا لا تتناسب بالضرورة مع إنتاجيتها ومع ما تقوم به من أعمال.(داو، 2022، الصفحات 62-63)

7- البطالة الموسمية (SeasonalUnemployment): هي البطالة المرتبطة بمعدل البطالة الطبيعية، وتظهر نتيجة للتغيرات في موسم التوظيف، وتؤثر على العمال الذين يعملون أثناء موسم أو فصل معين في السنة، ومن الأمثلة على هذا النوع من البطالة العاملون في حصاد المحاصيل الزراعية.(اللطيف، 2021، صفحة 62)

المطلب الثاني:مفهوم التشغيل وأنواعها:

الفرع الأول: مفهوم التشغيل:

يعني تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل لتستعمل فيه هذه المؤهلات.

ومفهومنا الإجرائي للتشغيل هو مجمل الشروط والكيفيات والطرائق التي يمكن بواسطتها الولوج إلى عالم الشغل، بعد حصول الفرد على قدر هام من التدريب والتأهيل.(زيادة، 2017)

وطبقا للتعريف الذي اعتمده المؤتمر الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل الذي عقد في جنيف في أكتوبر سنة 1982، وأقره فيما بعد المكتب الدولي للعمل في الدورة "71لمؤتمر العمل الدولي ' إن التشغيل يشمل جميع الأشخاص الذين هم في سن العمل، وممن يبحثون جديا عن عمل وذلك خلال فترة الإسناد.

وفي تعريف آخر مفهوم التشغيل يتطابق مع التوظيف لارتباط كلاهما بالمنصب المالي وما يعنيه من شغل للمنصب الشاغر حيث يرتبط التوظيف أساس بالوظيفة التي يوفرها والتي تعني بدورها مجموع ما يكلف به العامل من مهام وأعمال استنادا الخصوصية المنصب وما يتطلبه من مؤهلات.(داو، 2022)

وهو استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد ، وهذا مناسب لمنصب عمل وأيضا استخدم قوة العمل التي تتعرض مع البطالة والاستخدام غير كامل والجزئي لقوة العمل ، وبالتالي فإن التشغيل يتعلق بالتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن ،كما أنه استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، حيث يشترط أن يشارك الشخص المنشغل في العمل ، وأن يكون له الحق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب ، وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون.(بدرة، 2018)

كما لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث عكس البطالة، كما أنه لا يعني كذلك العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس فان لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكنه أساس تطوير وترقية العمل.(ملين، 2020، صفحة 93)

الفرع الثاني:أنواع التشغيل:

هناك نوعين من التشغيل هما:

1- التشغيل الكامل:ويقصد به ذلك الوضع الذي يتساوى عنده طلب الكلي على العمل والعرض الكلي على العمل وفي كل أسواق العمل.

أو هو ذلك الوضع الذي تكون فيه الموارد المتاحة في المجتمع موظفة بالكامل في إنتاج السلع والخدمات، ويتحقق توظيف الكامل عندما يكون كل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل لديه منصب عمل.

2- التشغيل الناقص:وهو يعبر عن الفرق بين العمل الذي يقوم به الأشخاص المستخدمين ويبين مقدار العمل القادر عليه والراغبين فيه فالعامل يعد في حالة التشغيل الناقص إذا كان يعمل في جزء من الوقت العمل على الرغم من حاجته وقدرته على العمل أكثر.(داو، 2022)

المطلب الثالث:العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة والتجربة البرازيلية كنموذج:

تم البحث والنظر في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة بشكل مكثف خلال العقود الماضية ، حيث تجادل الأدبيات كثيرا فيما يمكن اعتباره من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قاطرة لقيادة عملية التنمية في البلدان النامية ، كونه يعمل على جلب رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة الإدارية ، فضلا على تحقيق فرص عمل والوصول إلى الأسواق الدولية ، في المقابل فأنه يؤكد العديد من النظريات الاقتصادية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم النمو الاقتصادي أو التوظيف في البلدان المضيفة ، ولفهم العلاقة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة نورد بعض الاتجاهات النظرية التي تناولت بالدراسة هذا الموضوع كما يلي :(غطاس، 2023)

1- الاتجاه الأول : المدرسة المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر أو المدرسة الليبرالية الجديدة، حيث تعمل هذه المدرسة على الترويج إلى المنافع التي يمكن أن يحلقها الاستثمار الأجنبي في البلدان المضيفة حيث التأثير الكبير في التنمية الاقتصادية، من خلال جلب المعارف والأساليب الإدارية الجديدة وأخلاقيات العمل وريادة الإعمال، فضلا على توفير رأس المال وتحسين نسب العمالة وتقنيات الإنتاج الجديدة، ويشير هذا الاتجاه كذلك إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى نمو المؤسسات وتحقيق فرص الوصول إلى الأسواق الدولية.

لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مصدرا لتوفير الوظائف الجديدة ومحفزا للطلب على المدخلات من الموردين المحليين، وبالتالي تنشيط الأسواق المحلية في البلدان المضيفة ورفع القدرة الولوج

إلى الأسواق الدولية الجديدة، أي أنه يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر قادر على خلق الوظائف الجديدة وخفض معدلات البطالة في البلدان النامية.

2- الاتجاه الثاني: المدرسة المناهضة للاستثمار الأجنبي أو المدرسة التبعية ، حيث يتمتع هذا الاتجاه بنظرة تشاؤمية حول جدوى هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية في البلدان المضيفة، فيرى هذا الاتجاه أن المستفيد الأكبر من هذه الاستثمارات هي الشركات المتعددة الجنسية أو المستثمر الأجنبي فهو يأخذ أكثر مما يعطي، كما أن هذه الاستثمارات تعتبر في نظر هذا الاتجاه الحارس المتقدم للدبلوماسية الجديدة أللامبريالية، وتغلغل المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المضيف، وبالتالي فأنه سوف يؤدي حتما إلى تنمية مفككة، كما أن هذا الاتجاه يعتقد أن اندماج اقتصاديات البلدان النامية في النظام الرأسمالي سيؤدي حتما إلى تخلفه بدلا من التنمية المرجوة، وهذا ما تم الإشارة إليه بالقول أن " التبعية تسبب التخلف "، ووفقا للاقتصادي Aremu (2005) فإن نظرية التبعية تؤكد على أن البلدان المتقدمة، وقيام المستثمرين الأجانب بعمليات التحويل للأموال إلى بلدانهم الأصلية ما يحد من عمليات توسيع الاستثمار وإعادة الاستثمار للأرباح المحققة، وكذلك سيطرة الشركات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية مع تراجع أداء الشركات المحلية وزوالها، وعمل الشركات الأجنبية على استقدام التكنولوجيا غير الملائمة إلى البلدان النامية، هذا فضلا على الاعتماد على رأس المال الأجنبي في شكل مساعدات التي تؤدي إلى تفاقم الفساد ومتلازمة التنمية.(غطاس، 2023)

3- التجربة البرازيلية:(الكاس، 2015)

على مدى العقدين الماضين، سعت العديد من الدول العالم النامي ومن ضمنها البرازيل إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لاستكمال مستوى الاستثمارات المحلية فضلا عن تأمين مكاسب الكفاءة على مستوى الاقتصاد من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة وإدارة المعرفة والوصول إلى الأسواق الخارجية وزيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، ولتحقيق لهذه الغاية عمل صناع السياسة على تقديم العديد من الحوافز والسياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان اتساقه مع التنمية الاقتصادية المحلية لما تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما في المساهمة في النمو الاقتصادي، وهو أداة قوية للنمو والتنمية وتعزيز أهميتها كونه يلعب دور كمحرك حاسما للتجارة مع نقص الادخار في الدول النامية والحاجة

الماسة إلى زيادة التدفقات الاستثمارية لتعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل وتعزيز المعرفة الإنتاجية .

والبرازيل دولة مفتوحة تعمل على جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي واحدة من أكثر الدول جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2012–2014 وهي دائما أكبر ملتقى للاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية، وعادة ما تتلقى ما يقارب من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى أمريكا الجنوبية، وتستخدم الحكومة البرازيلية مجموعة متنوعة من الحوافز الضريبية بالإضافة على توفير تمويل جذاب من خلال البنك للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، ففي عام 2012 وصلت التسهيلات الائتمانية المقدمة للشركات العاملة في البلد إلى 156 مليار دولار مما جعله أكبر بنك لتنمية في العالم متجاوزا الإقراض حتى في البنك الدولي، وقد وجه بعض التمويل خلال عام 2012 إلى الصناعة والبنية التحتية 18.9 مليار دولار لقطاع الكهرباء، 15.5 مليار دولار للنقل و8.5 مليار دولار للمواد الكيميائية والبتر وكيماويات.(الكاس، 2015)

كما شهدت التدفقات لاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البرازيل ارتفاعا كبيرا من 3 مليار دولار في عام 1994 إلى أكثر من 22 مليار دولار عام 2001 أي بنسبة 26% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إلى أمريكا اللاتينية، ويصل عام 2010 إلى 82.38 مليار دولار وعام 2012 إلى 92.56 مليار دولار ويبلغ خلال السنوات الأخيرة 78.16 مليار دولار عام 2018 و 69.17 مليار دولار عام 2019 كما اعتمدت السلطات البرازيلية على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي: تمويل عجز ميزان المدفوعات تمويل عجز الموازنة العامة من خلال خصخصة شركات القطاع العام وتحديث قطاعي الإنتاج والخدمات لتطوير الإنتاجية وتعزيز القدرات التنافسية.(جعفري، 2022)

واستطاعت دولة البرازيل أن تحقق هدفها المرجوة وذلك من خلال سياسة الإصلاح والانفتاح اقتصادي على العالم الخارجي وتقديم حوافز للمستثمرين ، فأصبحت التجربة البرازيلية من التجارب الرائدة في العالم الحديث لدولة نامية أصبحت في مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا، واستطاعت تجاوز العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية التي تمر بها معظم الدول النامية لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، تسعى للوصول إليه كل الدول النامية وخصوصا الدول العربية في ظل ما تمر به من ظروف اقتصادية وسياسية مشابهة لما مرت به البرازيل أثناء انتقالها نحو الصعود الاقتصادي.(الكاس، 2015)

خاتمة الفصل الأول

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفهومي العام لهذه الدراسة، حيث تنولنا في المبحث الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من المفاهيم المهمة التي ينبغي تحديدها بدقة و استعرضنا مجموعة من التعاريف التي قدمها بعض الباحثين الاقتصاديين والمنظمات و الهيئات الدولية كما تطرقنا في هذه الدراسة إلى خصائص ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تناولنا فيه أيضا أهم أنواع وأشكال الاستثمارات وأهميته التي تسعى السياسة الاستثمارية للحكومات إلى جلبه ، كما تطرق المبحث الثاني إلى أهدافه ودوافعه التي تدفع المستثمر إلى الاستثمار خارج وطنه من جهة والبواعث التي تجعل الحكومات تعمل جاهدة على جلبه، وأخيرا مزايا وعيوب المترتبة على هذه الاستثمارات، أما المبحث الثالث أهتم من خلال التطرق إلى المدخل النظري لمفهوم البطالة والتشغيل والعلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة مع التطرق إلى تجربة البرازيل التي أصبحت من التجارب الرائدة في العالم الحديث.

ومن خلال ما سبق يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية، ثم شهد تراجعا خلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه،وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصاداتها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

الفصل الثاني:

تحليل مساهمة الإِستثمار الأجنبي

المباشر في التشغيل بالجزائر خلال الفترة

2020 – 2000

تمهيد:

في إطار الإصلاحات التي تم إجراؤها،بادرة الدولة الجزائرية من أجل تعزيز سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، قامت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة، بعدة إجراءات تشريعية وتقديم مزايا والحوافز إضافية،وذلك من اجل جذب أكبر قدر ممكن من التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأثر بشكل كبير على الاقتصاد الكلي بصفة عامة والتوظيف بصفة خاصة.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل وذلك بدراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000 -2020 وذلك من خلال المبحثين:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000 - 2020

المبحث الثاني:انعكاس الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل بالجزائر خلال فترة 2000 – 2020

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2020

في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وإتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، التزمت الجزائر بتنفيذ إصلاحات تشريعية وأصدرت عدة قوانين جديدة تتعلق بتحفيز والاستقطاب عدد كبير من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: البيئة القانونية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نتيجة للفشل والعجز الكبير في جذب الاستثمار للجزائر فكرت الدولة في تطهير محيط الاستثمار بإحداث آليات جديدة لتكملة الإصلاحات التي شرعت فيها، كما أصدرت الجزائر العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم عملية الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال فتح اقتصاد سوق أمام المستثمرين الأجانب والتي سنتطرق إليها من خلال إصدار عدة قوانين نذكر منها:

قانون الاستثمار رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار:

يعد قانون الاستثمار لسنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار تعبير عن إرادة الانفتاح الاقتصادي، إلا أنه ألغي في عام 2001 بسبب بعض النقائص التي كان لابد من تداركها تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق وحل محله الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

إن غاية المشرع هذا القانون الجديد هي بلا شك العمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعالياتها، وذلك بتوفير الأدوات القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي وصلته الجزائر.

ومن أهداف الأمر رقم: 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الاستثمار والصادرة عن الجريدة الرسمية عدد 47 لسنة 2001، هو تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب وذلك بتوفير النظام القانوني والجبائي والمالي، الذي يمنح لهم الحوافز والضمانات من خلال إحداث أجهزة استثمار جديدة وفتح كل القطاعات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي.

كما جاء هذا القانون ليحرر الاقتصاد الذي يهدف إلى إنتاج سلع وخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع حماية البيئة والإقليم والسماح بتطبيق أسلوب الامتياز والرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر.(مزواري، 2016- 2017، صفحة ص 107)

والجديد في هذا القانون التشريعي نذكر ما يلي:

- ❖ المساواة بين المستثمرين المحليين.
- ❖ إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.
- ❖ إنشاء شباك موحد لا مركزي يمثل على مستوى كل ولاية، بعدما كان الشباك الوحيد الذي أتى به القانون مالية 1993 لا يوجد إلا في بعض الولايات.
- ❖ إعادة النظر في نظام الامتيازات من خلال وضع نظام عام ونظام خاص.
- ❖ إحداث أجهز استثمار جديد تتولى الإشراف على الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سوى، تتمثل في المجلس الوطني للاستثمار والوكالة والوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تفادي العراقيل الإدارية وتوحيد مركز القرار.

ولكن رغم ذلك فإن الأمر 01-03 لم يحقق بشكل ما أنتظر منه بسبب العقار، ونقل إجراءات التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية والعراقيل الإدارية،الشيء الذي أدى إلى القيام بتعديلات على هذا الأمر وكان من أهمها إصدار الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 والمتمم للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار في عدد من جوانبه القانونية، نحاول توضيح هذه التعديلات فيما يلي:

جاء في التعديل الأول:

أن هذا الأمر قد قام بتحديد قائمة نشاطات وسلع والخدمات واستثناها من المزايا التي ينص عليها الأمر 01-03 السالفة الذكر وقد تم تأكيد هذه القائمة المستثناة في محتوى الأمر رقم 06-08 في المادتين 08 و09 منه.

تعديل نص المادة 06 من الأمر 01-03 حيث جاء في النص الجديد ما يلي:

تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص " الوكالة " أما سابقا فكانت تنشأ لدى رئيس الحكومة.

- **التعديل الثاني:**

المرسوم التنفيذي رقم 06- 355 المؤرخ في 2006/10/09:

يتعلق هذا الأخير بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره ويتضمن في فحواه تسعة (09) مواد تتعلق أساسا بصلاحيات المجلس وأعماله، ويلغي هذا المرسوم تماما أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 2001/09/24 ويتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره.

- **التعديل الثالث:**

المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 2006/10/09:

يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، وقد تضمن هذا المرسوم 44 مادة تضمنت أحكام مختلفة من مهام تنظيم وتسيير وقد ألغى هذا المرسوم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 2001/09/24 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

- **التعديل الرابع:**

المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 2006/10/09:

يتضمن أساسا تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها وهذا من خلال 12 مادة، فهي في معظمها مواد إجرائية.

- **التعديل الخامس:**

المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 2007/01/11:

من أهم ما ورد فيه هو تحديده لقائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الاستثمار وفقا لتعديل نص المادة 03 السالف ذكرها، غير أن ما يمكن ملاحظته هو مدى طول الفارق الزمني بين الأمر 06-08 والذي ورد فيه لأول مرة عبارة قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة، وبين المرسوم التنفيذي 07-08 أي سنة بعد ذلك ليصرح عن هذه القائمة ويسرد من خلال الباب الثاني والثالث منه.

التعديل السادس:

المرسوم التنفيذي رقم 08-329المؤرخ في 2008/10/22:

يتم القائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-08 السالف الذكر والذي يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

فحسب جدول النشاطات الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري تم إضافة تحت تسمية " إنتاج صناعي " مصنع الطحين.

التعديل السابع:

الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 2009/07/22:

يتضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وأهم ما ورد فيه تعديل نص المادة 07 من الأمر 06-08 الصادر في 2006/07/15 الذي يعدل ويتم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20، حيث جاء في نص المادة 35 من الأمر 09-01 ما يلي:

- المادة 07 تعدل وتتمم المادة 09 من الأمر 01-03 والمذكور أعلاه وتحرر كما يلي المادة 09: زيادة على الحوافز الجبائية والشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 01 و02 مما يأتي " .... بعنوان الاستغلال بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة 5 سنوات إذا قام بإنشاء أكبر من (100) منصب شغل عند انطلاق النشاط "، وهذا تأكيد لمبدأ منح الامتيازات القصوى للمستثمر وانعكاسات هذه الأخيرة على البلد المستقبل للاستثمار.

- جاء في نص المادة 55 من نفس الأمر " ... استبدلت تسمية البنك الجزائري للتنمية بتسمية الصندوق الوطني للاستثمار ".

- كما جاء في نصه تعديل للأمر 01-03 بموجب المادة 62 وتممته بالمواد 04 مكرر 01 و04 مكرر 03 والتي تضمنت في مجملها شروط الاستثمارات الأجنبية المنجزة بالشراكة مع المؤسسات العمومية مع تحديد قيمة المساهمة الدنيا للمشاركة الأجنبية في انجاز المشاريع الاستثمارية بالشراكة والتي لا بد أن تعادل أو تفوق 34% والتي لا يجوز في كل الأحوال أن تتعدى نسبة 49% من رأس المال الاجتماعي ، مع منح أحقية المساهم الجزائري برفع طلب أمام مجلس مساهمات الدولة بشراء الأسهم المملوكة للطرف الأجنبي ، وقد تضمن حق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب .(حموتان، 2022)

- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار:

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

وتستفيد من إحكام هذا القانون الاستثمارات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، ويشمل استثمارات الإنشاء وتوسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل المتعلقة بالنشاطات والسلع التي ليست محل استثناء من المزايا ، كما تنص المادة 24 من هذا القانون على اللجوء إلى التحكيم الدولي كما يلي: " أنه يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو أن يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة أو التحكيم أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص " القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق لـ 03 أوت سنة 2016 المتعمق بترقية الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية العدد رقم 46 المؤرخة في 29 شوال عام 1437 ـ الموافق لـ 03 أوت سنة 2016.(حموتان، 2022)

- المرسوم التنفيذي رقم 17-101 المؤرخ في 05 مارس 2017:

ويهدف هذا المرسوم إلى تحديد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات، ويتضمن هذا المرسوم مجموعة واسعة من الامتيازات الجبائية والجمركية تمس الإعفاء من الرسوم والإتاوات الداخلة في اقتناء المعدات والسلع الداخلة في الاستثمار من الخارج وباقي المزايا المشتركة والإضافية المنصوص عليها في قانون رقم 16-09.

وقد كان هذا المرسوم موجها في أساس إلى الاستثمارات الخاصة بمصانع وتركيب السيارات ومعالجة التبغ وتصنيعه وغيرها من الاستثمارات المستحدثة في تلك الفترة، وجاء هذا القانون يمنح تحفيزات للاستثمارات ذات طابع تجاري أكثر منه صناعي.(حموتان، 2022)

- قانون المالية لسنة 2020 وقانون المالية التكميلي لنفس السنة:

يعد التكريس القانوني المتوالي لقاعدة الشراكة في مجال الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري والذي استمر إلى غاية قانون المالية لسنة 2016، ومن خلاله قرر المشرع الجزائري التنازل عن هذه القاعدة وإلغائها نهائيا في مختلف نشاطات إنتاج السلع والخدمات والاستيراد الأجنبية في الجزائر،

والإبقاء عليها فقط في مجال الأنشطة ذات الطابع الاستراتيجي، بموجب نص المادة 109 من قانون المالية لسنة 2020، التي عدلت نص المادة 66 من قانون المالية 2016 السابق الذكر.

كما جاء في النص قانون المالية التكميلي لسنة 2020 بتعديل مهم يمس قطاع الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، يتمثل في إلغاء نص المادة 62 من قانون المالية لسنة 2009 والمتعلقة في جزء منها بحق الشفعة ، حيث نصت المادة 51 منه على هذا الإلغاء ، وذهب المشرع الجزائري إلى أبعد من ذلك عندما استبدل حق الشفعة الذي كانت تتمتع به الدولة الجزائرية في النشاطات الأجنبية التي تتعلق بالقطاعات الإستراتيجية بمجرد رخصة من الحكومة ، فيما يخص التنازلات عن أي رأسمال اجتماعي بين المستثمرين الأجانب ولصالحهم في هذا النوع من النشاطات ، بالنسبة لأي هيئة خاضعة للقانون الجزائري حيث جاء نص المادة 52 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 التالي :

" يخضع لرخصة من الحكومة، أي تنازل عن حصص تقوم به أطراف أجنبية لصالح أطراف أجنبية أخرى، يشمل رأس المال الاجتماعي لهيئة خاضعة للقانون الجزائري تمارس في أحد النشاطات الإستراتيجية المحددة في المادة 51 من هذا القانون ".(سميرة، 2023، الصفحات 8-9)

المطلب الثاني:تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000-2020

قد عملت الجزائر على منح عدد كبير من الامتيازات والتسهيلات من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أجل زيادة حجم تدفقاتها الذي من خلاله تطمح الجزائر بأن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة توفير مناصب الشغل.

الفرع الأول: تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020

لقد قامت السلطات العمومية الجزائرية بتحسين بيئة الإعمال لتكوين أكثر جاذبية من خلال إصدار بعض القوانين التي تهدف على تحفيز المستثمرين الأجانب وتهيئة المؤسسات الوطنية وإصلاح النظام المالي والجهاز المصرفي ، ولقد ظهر ذلك جليا في برامج الدعم النمو الاقتصادي المتتالية بالخص البرنامج الخماسي الذي يهدف إلى تلميع صورة الجزائر داخليا وخارجيا ، وإزالة سلبيات العشرية السوداء في وقت قياسي ، وتشير إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " النكتاد " أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والجدول الموالي يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020 :

الجدول (1): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

خلال فترة 2000 -2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم التدفقات الواردة	438	1196	1065	634	882	1079	1795
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التدفقات الواردة	1665	2646	2746	2264	2572	1499	1697
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجم التدفقات الواردة	1507	587-	1637	1232	1232	1382	1125

(الاحصائيات م.، 2000 - 2020)

من خلال الجدول نلاحظ بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر قد أخذت مسار تصاعدي بعد عام 2000 أين حققت 1196 مليون دولار في عام 2001، في فترة لم تتجاوز السنة وهذا نتيجة تحسن الظروف الأمنية والمؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر وطبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الجزائر بصدور الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ، وهذا ما دفع بشركات عديدة إلى اختيار الجزائر كوجهة لرأس مالها ، حيث شهد هذا العام منح أول رخصة للهاتف النقال في الجزائر لصالح شركة أورسكوم تيليكوم المصرية بمبلغ 737 مليون دولار أمريكي ، وخوصصة مركب الحجار للحديد والصلب لصالح شركة ISPAT الهندية ، ثم شاهدنا تراجع التدفقات نسبيا سنوات 2003 و2004 ولكن سرعان ما استعادت عافيتها انطلاقا من عام 2005 والذي شهد منح ثاني رخصة للهاتف النقال لصالح شركة الوطنية الكويتية ، وهكذا تواصلت الزيادات في حجم التدفقات إلى غاية 2009 أين بلغت ذروتها بما يقارب 2746 مليون دولار ، حيث كان لارتفاع الأسعار العالمية للنفط مدفوعة بزيادة الطلب العالمي ، هذا دفع بالجزائر بفتح مناقصات دولية قصد تطوير واستغلال حقول النفط والغاز بالجنوب الجزائري أعوام 2008-2009-2010 ، وهذا بعد التعديلات الهامة التي تمت على قانون المحروقات عام 2006 وهذا ما حفز شركات عالمية عديدة على غرار TOTAL . BHP .Anadarko Burlington Resources وغيرها من الاستثمارات في الجزائر ، بإضافة إلى ما فرضته السلطات في الجزائر على فروع البنوك الأجنبية وهذا برفع رأسمالها من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار.(بلخباط، 2015، صفحة 153)

لتنخفض بعد ذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأعوام الموالية لتصل إلى 1499 مليون دولار في عام 2012، تم إلى 1507 مليون دولار في عام 2014، وهذا ناتج إلى تباطؤ حركية الاقتصاد

العالمي متأثرا بانعكاسات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وكذا لصرامة التشريعات الجديدة المتعلقة بالاستثمار لاسيما الأمر 09-01 لعام 2009 الذي حددت نسبة المساهمة الوطنية في الاستثمارات المشتركة والتي لا يمكن أن تقل عن 51% مقابل 49% للشرك الأجنبي.

أما عام 2015 عـرفت أسوأ حصـيلة لهذا التدفقات في الجزائر، حيث سجلت حصيلة سلبية بلغت 587 مليون دولار، وهذا نتيجة تصفية بعض عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر الهامة ومنها عملية إعادة شراء الجزائر للحصة الكلية لمتعامل الهاتف النقال "Djezzy"، وكذا تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة البترولية الجديدة والتي كانت في بديتها.

ولكن في عام 2016 شهدت هذه التدفقات ارتفاعا واضحا، حيث بلغت 1637 مليون دولار، وهذا راجع إلى تحسين سياسات الاستثمار في الجزائر خاصة بعد صدور قانون ترقية الاستثمار لعام 2016 وانتعاش الإنتاج النفطي بفضل الاكتشافات الجديدة، إضافة إلى دخول مركب " بلارة " للحديد والصلب مرحلة الانجاز وهو نتاج شراكة الجزائرية القطرية بتكلفة فاقت 2 مليار دولار.

أما في عام 2017 وبالرغم من انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه شهد تنوعا بفضل الاستثمارات التي قامت بها الجزائر مع شركات عالمية منها شركات الاتصالات الأسيوية على غرار مجموعة الاتصالات الصينية "Huawei".

أما في عام 2018 استفادت الجزائر علاوة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز من استثمارات كبيرة في قطاع تركيب السيارات مما سمح بتحقيق تدفقات بلغت 1232 مليون دولار،فيما عرف عام 2019 تراجع هذه التدفقات إلى مستوى 1382 مليون دولار، نتيجة التراجع العالمي لحركية الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك لظهور بوادر عدم استقرار سياسي في الجزائر من خلال الحراك الشعبي الذي انطلق في شهر فيفري للمطالبة بتنحي الرئيس والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية جذرية.

أما في عام 2020 تراجعت هذه التدفقات إلى مستوى 1125 مليون دولار وهذا نتيجة التراجع العالمي لحركية الاستثمار الأجنبي المباشر بفعل أزمة تذبذب أسعار النفط جائحة كورونا، كما يجد الإشارة أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد هش غير متنوع تعرض للعديد من الصدمات في الأعوام الأخيرة والتي كبدت الجزائر خسائر كبيرة وتعتبر أسوأ وأشد أزمة اقتصادية مرت على الجزائر منذ استقلالها، حيث تراجعت جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في عام الوباء.

الشكل (1-1): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

خلال فترة 2000-2020

الوحدة: مليون دولار

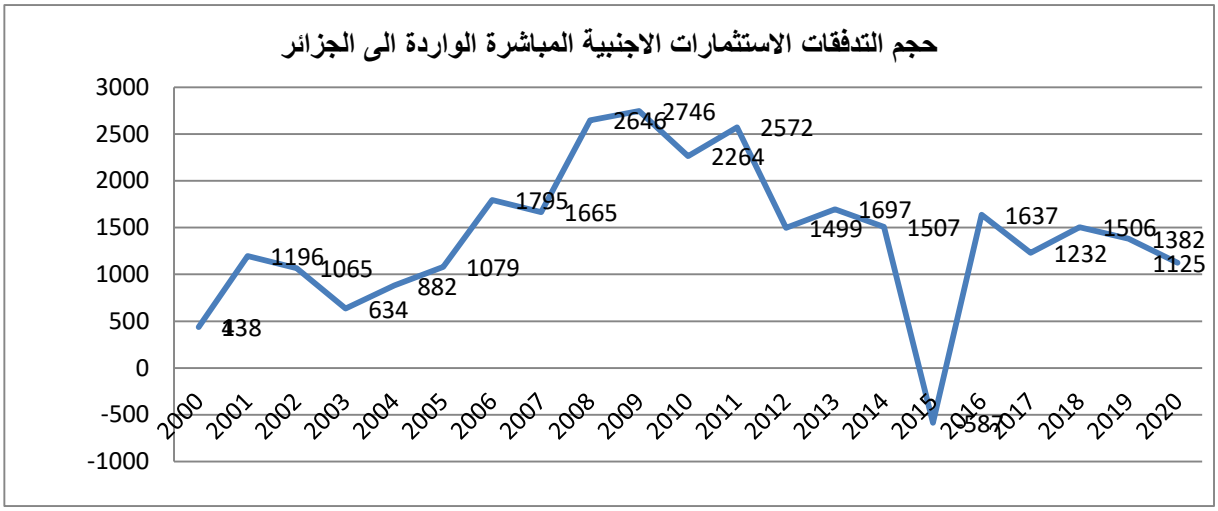

(البياني م.، 2000 - 2020)

من خلال الرسم البياني المبين في الشكل السابق يمكن ملاحظة الاتجاه لمستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر فانطلاقا من سنة 2000 أين كانت قيمة تدفقات الاستثماراتالأجنبيةتبلغ438 مليار دولار، استقرت سنة 2020 في حدود 1125 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة سالبة قدرها -47.82 مقارنة بالسنوات الماضية ويعود السبب إلى انتشار الوباء.

الفرع الثاني: تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر

خلال فترة 2000-2020

الجدول الموالي يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر إلى دول أخرى خلال الفترة 2000 - 2020 وذلك استنادا إلى قاعدة بيانات عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، كما عرفت هذه التدفقات تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من عام إلى آخر، وفيما يلي سوف ندرس حركت التدفقات وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (2) :حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر

خلال فترة 2000 - 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم التدفقات الصادرة	18	9.3	100	14	258	20.2-	34
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التدفقات الصادرة	295	318	215	220	534	41-	266-
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020

حجم التدفقات الصادرة	18-	103	55	4-	879	31	16

(الاحصائيات ا.، 2000 -2020)

الشكل(2-2):حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال فترة 2000 - 2020

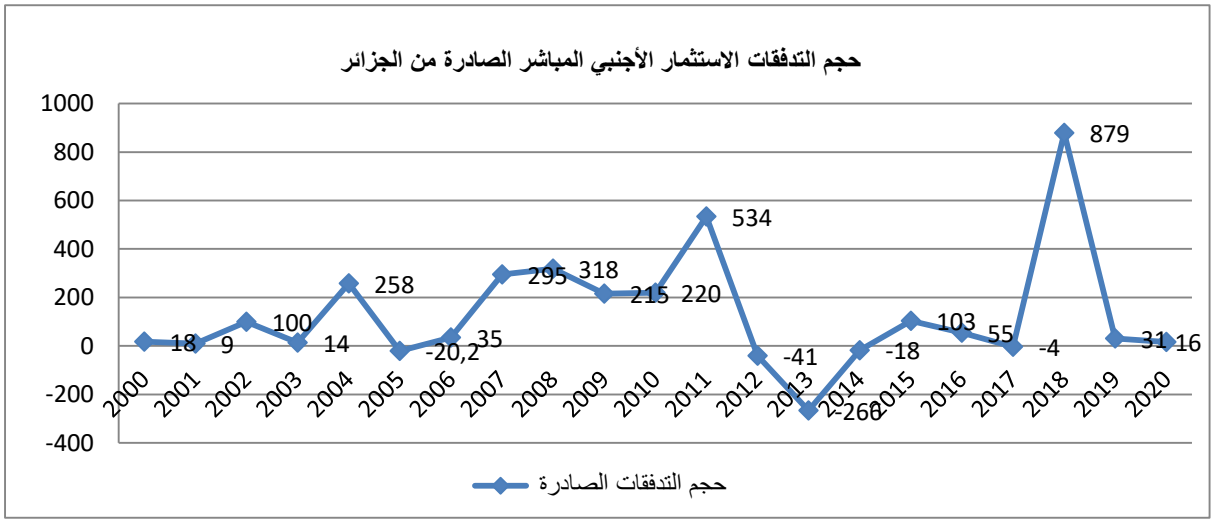

(البياني ا.، 2000 -2020)

تحليل الجدول (2) والشكل (2-2) : يوضح هذا الجدول والمنحنى البياني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020 ، حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن هذه تدفقات الصادرة كانت في 2000 و 2001 ضعيفة جدا ومليون دولار ، كما وصلت إلى 18 و 9.3 مليون دولار على الوالي ، أما في عام 2002 شهدت قفزة نوعية حيث بلغت 100 مليون دولار ، لتتراجع هذه التدفقات إلى 14 مليون دولار في عام 2003 ، وتصل في عام 2004 زيادة معتبرة قدرت 258 مليون دولار ، لتعود في انخفاض من جديد لتسجل تدفقات سلبية عام 2005 التي قدرت بـ - 20.2 مليون دولار ، ولتليها ارتفاع بنسبة قليلة قدرت 34 مليون دولار ، أما في عام 2007 عرفت هذه التدفقات الصادرة تطورا ملحوظ حيث وصلت إلى مستويات قياسية جديدة ، حيث بلغت 295 مليون دولار ، كما بقيت في الزيادة إلى أن وصلت عام 2008 إلى 318 مليون دولار ، وفي عـام 2009 ونتيجة للركود الاقتصادي العالمي وتأثير الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008) على العالم ، شهدت هذه التدفقات تراجعا كبيرا حيث بلغت 215 مليون دولار أي تراجعت بنسبة 67.6% ، ويفسر هذا التراجع وبدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود وتجنب مخاطر الاستثمار في الخارج نتيجة للازمة المالية .

أما بالنسبة لعام 2010 بدأت التدفقات الصادرة ترتفع نسبيا إلى أن وصلت220 مليون دولار، أي أن الاقتصاد العالمي بدأت تتعافى من الأزمة المالية ، أما في عام 2011 وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصـادرة عن الجزائر إلى مستوى أعلى والتي قدرت 534 ملـيون دولار أي بنسبة 80% ، لتتـراجع بحدة في السنـوات 2012 و 2013 و 2014 مسجلة تـدفقات سلبية بلـغت قيمتها – 41 مليون دولار و –266 مليون دولار و –18 مليون دولار على التوالي ، هذه التراجعات تدل على ضـعف القدرات المالية للمستثمرين المحليين ، واعتمادهم في الاستثمار المحلي على تمويل البنوك المحلية ، كما يبقى القطاع الوحيد القادر على الاستثمار خارج البلاد هو قطاع الطاقة والمتمثل في شركة " **سوناطراك** ".

لتعود التدفقات الصادرة إلى ايجابياتها عام 2015 والتي بلغت 103 مليون دولار ، أما عام 2017 تراجعت هذه التدفقات وسجلت قيمة سلبية بلغت –4 مليون دولار ، لتشهد عام 2018 قفزة ملحوظة قدرت 879 مليون دولار وهو أعلى مستوى سجل خلال فترة الدراسة وهو ما صنف الجزائر في المرتبة الثالثة على الصعيد الإفريقي من حيث الاستثمارات في الخارج بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا ، غير أنها تراجعت بشكل حاد عام 2019 لتبلغ حوالي 31 مليون دولار وهذا راجع إلى وجود أزمة سياسية في تلك الفترة والتي خرج الشعب يطالب بتنحي الرئيس ومحاسبة المسؤولين الكبار في البلاد ، واستمرار التراجع لتدفقات الصادرة عام 2020 والتي بلغت 16 مليون دولار وسبب هذا التراجع هو تفشي وباء كرونا " كوفيد 19" الذي أدخل العالم بأسره في حالة ركود اقتصادي مما سبب في تقليص هذه التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الجزائر .

كما نلاحظ أيضا أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر ضعيفة جدا مقارنة بنظيراتها الواردة وهذا راجع إلى ضعف القدرات المالية للمستثمرين المحليين واعتمادهم على التمويل مشاريعهم من البنوك المحلية .

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائرخلالفترة 2002-2018

لقد عملت الجزائر جاهدة على استقطاب أكبر حجم ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب له، والقيام بالعديد من الإصـلاحات المؤسساتية، ففي الفترة 2002- 2018 توزعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر على مختلف القطاعات بنسب متفاوت وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

خلال فترة 2002-2018

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	نسبة من إجمالي المشاريع %	القيمة المحققة بمليون دج	نسبة من إجمالي القيمة %
الصناعة	558	61.93	20502377	81.37
البناء	142	15.76	82593	3.28
النقل	26	2.89	18966	0.57
الخدمات	136	15.09	130980	5.20
السياحة	19	2.11	128234	5.09
الزراعة	13	1.44	5768	0.23
الصحة	6	0.67	13572	0.54
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55
المجموع	901	100	2519831	100

(الصادرات، 2002 - 2018)

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن قطاع الصناعة احتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة ، وهذا يعني أنه القطاع الأهم جذبا لهذه الاستثمارات الأجنبية بحكم أنه يشمل قطاع النفط والغاز ، والذي يعد القطاع الأبرز للاقتصاد الجزائري حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة إليه 558 مشروع عام 2018، كما يعتبر القطاع الأكثر تشغيلا في الجزائر بتوفيره 81413 منصب عمل أي بنسبة 60.95%، ليليه قطاع البناء بـ 142 مشروع وبتوفير 23928 منصب عمل أي بنسبة 17.91%، ليأتي فيما بعد قطاع الخدمات بـ 136 مشروع والذي استطاع توفير 13842 منصب عمل بنسبة 10.36%، أما باقي القطاعي النقل والسياحة بنسب متقاربة لا تزيد عن 2 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وبـ 26 و 19 مشروع على التوالي وتوفير مناصب عمل 2407 و 7956 على التوالي، أما بالنسبة المتبقية فتمثل 2.22% توزعت على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى يأتي في المقدمة قطاع الزراعة بـ 13 مشروع وتوفير 641 منصب عمل أي بنسبة 0.48% ، ثم يأتي قطاع الصحة بـ 6 مشاريع وتوفر

2196 منصب عمل أي بنسبة 1.64%، وأخيرا قطاع الاتصالات بمشروع واحد والذي وفر 1500 منصب عمل بنسبة 1.12%.

شكل (3-3): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة 2002-2018

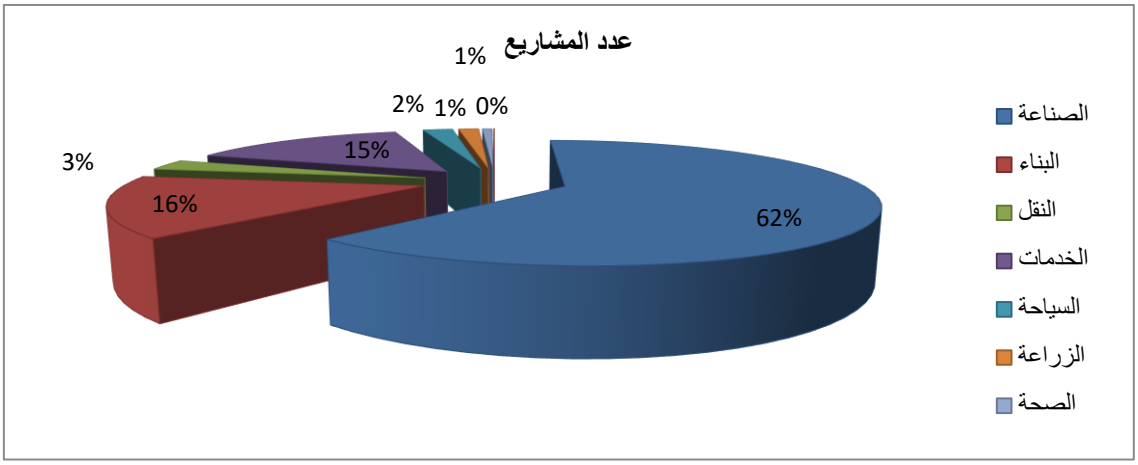

(البياني ا.، 2002 -2018)

المطلب الثالث: تقييم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

لقد تميزت توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دائما وأبدا بالتباين الواضح على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك راجع إلى عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة الاستثمارية لكل قطر من أقطار، ولتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر وإمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نلجأ إلى بعض الإصدارات والمؤشرات الإحصائية المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار ووضع الجزائر فيها، لنقف على أهم أسباب المعوقات التي تعرقل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أهم المؤشرات:

الفرع الأول: مؤشرات نوعية لتقييم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر خلال فترة 2000-2020

1- مؤشر الحرية الاقتصادية:

أن إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي والذي يعتبر أحد الأنشطة التي تصدر من طرف كل من معهد " Heritage foundation " وصحيفة " Wall street " منذ عام 1995 والتي تهدف إلى قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدولة ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها الشامل ،أما بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر فقد شهد تقلبات

كبيرة، وتتلقى الجزائر تصنيفا منخفضا مقارنة بمعظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعدة أسباب، مثل الإنفاق الحكومي التوسعي، وعدم فعالية النظام التجاري، والقيود المفروضة على حقوق الملكية، تقييد التجارة ووضع حواجز جمركية، ضعف القطاع المالي، والنظام القضائي المستقل. والفساد على نطاق واسع، من المهم ملاحظة أن قطاع المحروقات المهيمن لا يولد الحوافز اللازمة لفتح الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (04): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2020/2000

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدرجة *	56.8	57.3	61.0	57.7	58.1	53.2	55.7
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدرجة *	55.4	56.2	56.6	56.9	52.4	51.0	48.6
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدرجة *	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2	46.9

(https/www.heritage.org/index/download(2020- 2000 ،

* من 0 إلى 49.9 مكبوت / 50 إلى 59.9 معظمهم غير حرة / 60 إلى 69.9 معتدلة الحرية / 70 إلى 79.9 معظمها حرة 80 إلى 100 حر

الشكل البياني رقم (4-4): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2020/2000

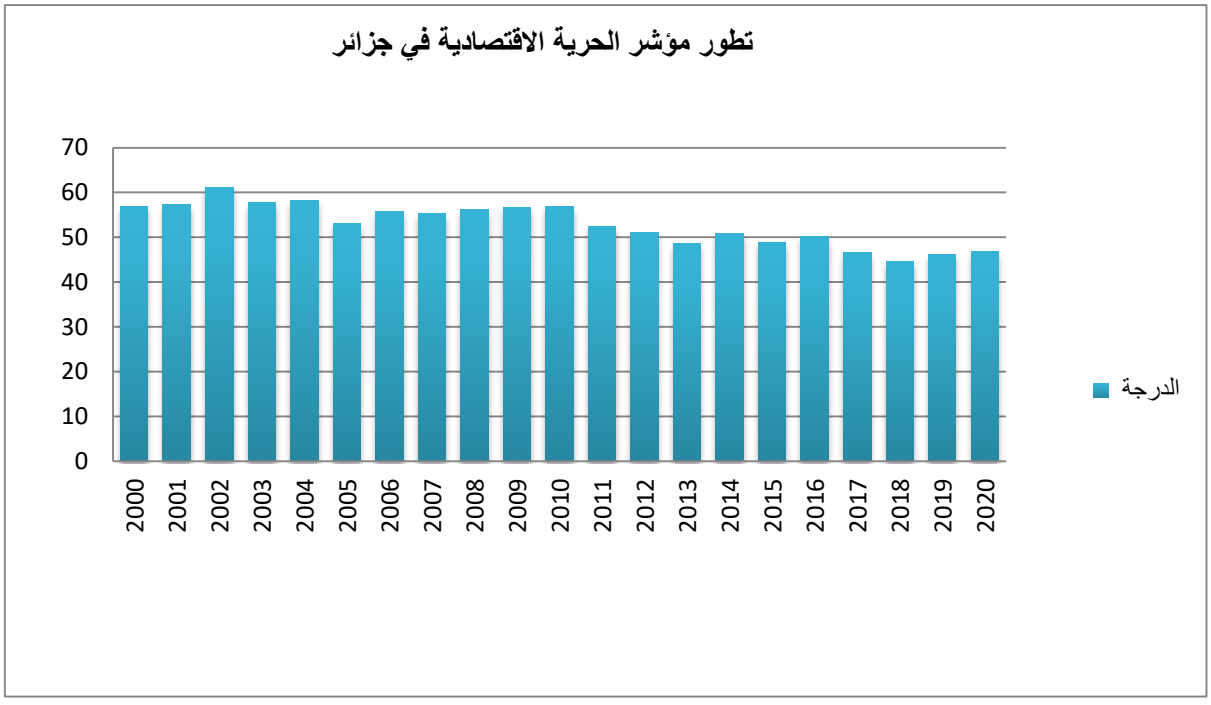

(البياني ا.، 2000 -2020)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن الجزائر تميزت بحرية اقتصادية ضعيفة ، حيث أن درجة المؤشر تراوحت مابين 44.7 و 61.0 من 100 ، وهذاما يعكس الحالة الاقتصادية للجزائر من خلال القيود المفروضة على حركة التجارة ووضع الحواجز الجمركية، بالإضافة إلى تقييد حرية الأعمال، التجارة والاستثمار ، وهذا ما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سعت الجزائر إلى إصلاح البيئة المؤسساتية والسياسات الاقتصادية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتعظيم فوائده في الاقتصاد المحلي، حيث أصبحت الجزائر أكثر ليبرالية في سياساتها الاقتصادية، بهدف جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة نموها الاقتصادي.

فحسب تقرير الحرية الاقتصادية لعام2020، حيث بلغت درجة الحرية الاقتصادية الجزائرية 46.9 نقطة من 100 نقطة، مما يجعلها في درجة المكبوت (منعدمة الحرية الاقتصادية)،كما احتلت الرتبة 168 دوليا من بين 180 في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام2020،والمرتبة 13 عربيا من بين 14 دولة تم تقييمها بالكامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودرجتها الإجمالية أقل بكثير من المتوسطات الإقليمية والعالمية.

وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2007الصادر عنUNCTAD،ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى 707مليار دينار جزائري في سنة 2006مقارنة بمبلغ 1.81 مليار دولار أمريكي تحقق في عام 2005. ومع ذلك، فإن إنجازات الجزائر في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر مازالت منخفضة مقارن بإمكاناتها وأدائها بين بلدان أخرى في المنطقة، يجب أن يقال إن هذا مرتبط بفترة الأزمة الكبيرة التي واجهت البلاد في التسعينات، وكذلك بعض الحواجز الأخرى،حيث أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تأثيرا هامشيا على النمو الاقتصادي، في مجالات التمويل والعمالة ونقل التكنولوجيا وهيكل الصادرات.ويرجع ذلك أساسا إلى الآثار المرتبطةبالبيئة المؤسساتية السياسية والانفتاح الاقتصادي، فضلا عن الإطار المؤسسي والاستثماري الذي يتميز بسياسة استثمارية ضعيفة ومع ذلك، فان الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دورا إيجابيا في تسهيل عملية الانتقال في الجزائر إلى اقتصاد مفتوح.(صليحة، 2020، الصفحات 162 -163)

2- مؤشر مدركات الفساد العالمي:

مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر سنوي ينشر من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995. ويصنف المؤشر الدول «حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي». حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين.

الجدول (5) يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر حيث يبين احتلال الجزائر للمراتب الأخير بين الدول، وذلك راجع لممارسات الفساد(من اختلاسات، إبرام صفقات مشبوهة الرشاوى، التهرب الضريبي) على كل القطاعات، لعل أهمها قطاع الطاقة وقطاعي الأشغال العمومية والنقل، وهي القطاعات التي استفادت من أكبر إيرادات المحروقات على غرار الفساد الذي مس شركة النفط العمومية سوناطراك التي سجلت مدا خيل تصل إلى 700مليار دولار منذ 1999 خلال إبرام صفقات مشبوهة مع شركات أجنبية استفادة إطارات الشركة من عمولات ورشاوى تجاوزت 200 مليون دولار في قضية "الطريق السيار شرق غرب"،بالإضافة إلى الفضائح المالية وعلى رأسها فضيحة بنك الخليفة (5.1 مليار يورو)، والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، وصندوق الامتياز الفلاحي، وفساد قطاع الصحة، ما جعل الجزائر تصنف من الدول الأكثر فسادا في العالم.(صليحة، 2020، صفحة 167)

الجدول رقم (5):تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية) في الجزائر للفترة 2012-2020

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	105	94	100	88	108	112	105	106	104
عدد الدول	174	175	174	167	176	180	180	180	180
القيمة *	34	36	36	36	34	33	35	35	36

(العالمية، 2012 -2020)* من 0 (فاسد للغاية) إلى 100 (نظيف للغاية)

الشكل البياني رقم (5- 5): تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية) في الجزائر خلال الفترة 2012-2020

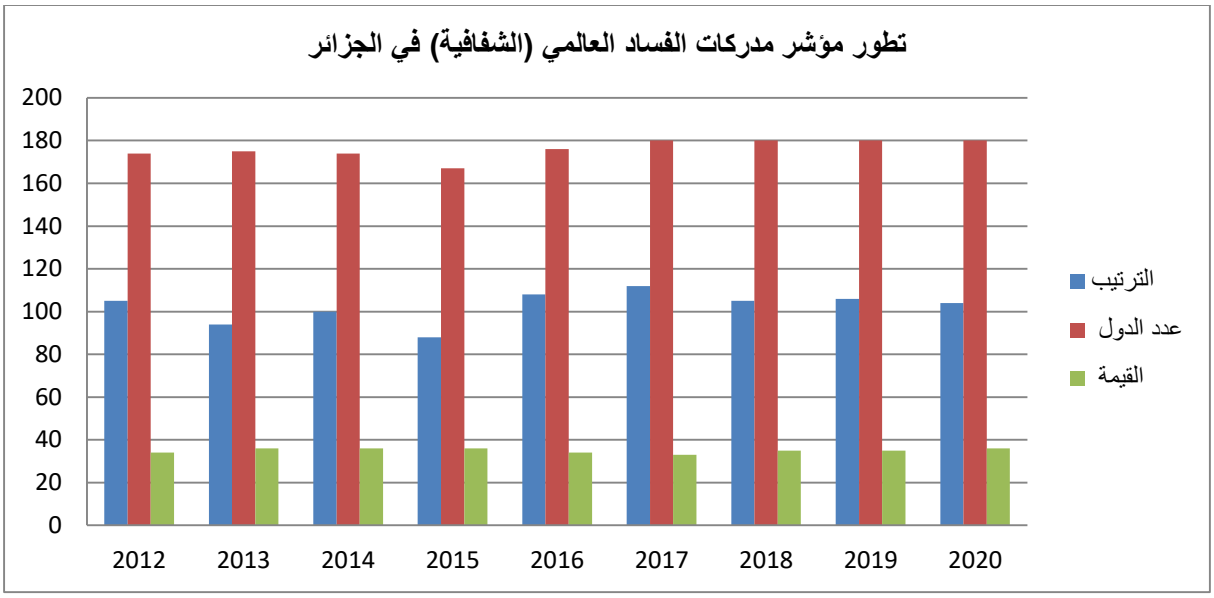

(05، 2012- 2020)

حسب الجدول والشكل البياني أعلاه فإن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوح بين 33 و36 نقطة من 100 نقطة، خلال السنوات 2012 إلى 2020 وهذا يدل على أن الجزائر من الدول ذات معدلات العالية للفساد حسب رأي المنظمات الدولية، حيث يعتبر الفساد في الجزائر من المعيقات التي تعيق ممارسة الإعمال، واحتلت مراتب تفوق الرتبة 100 في أغلب سنوات هذه الفترة، أي أن الجزائر تصنف في مجموعة البلدان المتأخر ما عدا 2013 و2015 جاء ترتيبها 94 و 88 على التوالي.

ومن خلال النظر إلى وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر فنجد أنها تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الإعمال، مما يجعلها أقل جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول المجاورة.

3- مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر هذا المؤشر العالمي عن منتدى الاقتصادي العالمي ويعد الأداة المهمة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها في الأوضاع التنافسية العالمية وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة أداة الإعمال.

الجدول رقم (6): مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر

للفترة 2004-2019

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ترتيب	71	82	77	81	99	83	86	87

عدد الدول	104	117	125	131	135	133	139	142
الدرجة	3.67	3.9	3.9	3.98	3.71	3.95	3.96	3.96
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ترتيب	110	100	79	87	92	92	92	89
عدد الدول	144	148	144	140	138	137	140	141
الدرجة	3.72	3.8	4.1	4.0	4.0	53.5	53.75	56.25

(الاحصائيات ا.، 2004 – 2019)1 إلى 7 (كلما اقترب إلى 1 دل على الوضع السيئ وكلما اقترب من 7 دل على الو ضع الجيد)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر منذ عام 2000 إلى غاية 2003 لم تظهر ضمن مؤشر التنافسية العالمية ، إلا في عام 2004 حين احتلت المرتبة 71 من بين 104 دولة ، ثم تراجعت في المرتبة 82 من بين 117 دولة في عام 2005 ، ولتصل المرتبة 77 في عام 2006 لتحتل في عام 2007 المرتبة 81 من بين 131 دولة المقدرة بـ 3.98 ، ويرجع هذا التحسن إلى التعديلات في القوانين والتشريعات، وصدور القانون الاستثمار سنة 2001 وانفتاح السوق الوطنية على المستثمرين الأجانب الذي ساهم بشكل كبير في زيادة التنافسية الاقتصادية في تلك الفترة ، كما رتبت في المرتبة 99 من بين 135 في عام 2008 ، واحتلت المرتبة 83 من بين 133 دولة في عام 2009 مما يدل على أن الجزائر تعاني من تنافسية ضعيفة رغم تحسن ترتيبها بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية.

كما سجلت الجزائر انخفاضا حادا في مؤشر التنافسية العالمية سنة 2010 حيث سجلت المرتبة 86 من بين 139 دولة مشاركة في التقدير أي بـ 3.96 ثم إلى المرتبة 110 من بين 142 دولة سنة 2012، كما حققت الجزائر ارتفاعا في مؤشر التنافسية وتقدم ترتيبها بعشر مراتب لتتحصل على المرتبة 100 بين 148 دولة مشاركة في عام 2013، وواصلت الارتقاء في ترتيب التنافسية العالمية لتتحصل إلى المرتبة 79 من بين 148 دولة وذلك عام 2014 ، حيث ارتفعت قيمة المؤشر العام إلى4.1 وهي أحسن قيمة للمؤشر و أحسن مرتبة حصلت عليها الجزائر في تقرير التنافسية العالميةحتى عام 2017 ، ويرجع ضعف التنافسية في الجزائر إلى أنه لا تزال معظم الشركات والبنوك تابعة إلى الدولة الجزائرية ، كما تميز النظام القانوني والقضائي المصاحب لها بالضعف ، وكذلك التدابير الرامية إلى تشجيع المزيد من المنافسة ووضع إطار لمكافحة الاحتكار لا يزال في أولها .

أما بالنسبة إلى سنة 2018 لتبلغ المرتبة 92 بين 140 دولة مشاركة ويعود سبب التراجع إلى انخفاض في مؤشر معززات الكفاءة، كما تقدم ترتيب الجزائر سنة 2019 إلى مرتبة 89 بين 141 دولة مشاركة مع تسجيل تقدم في كل المؤشرات ويعود السبب للتحسن الكبير في مؤشر البنية التحتية.

الشكل البياني رقم (6-6): مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر للفترة 2004-2019

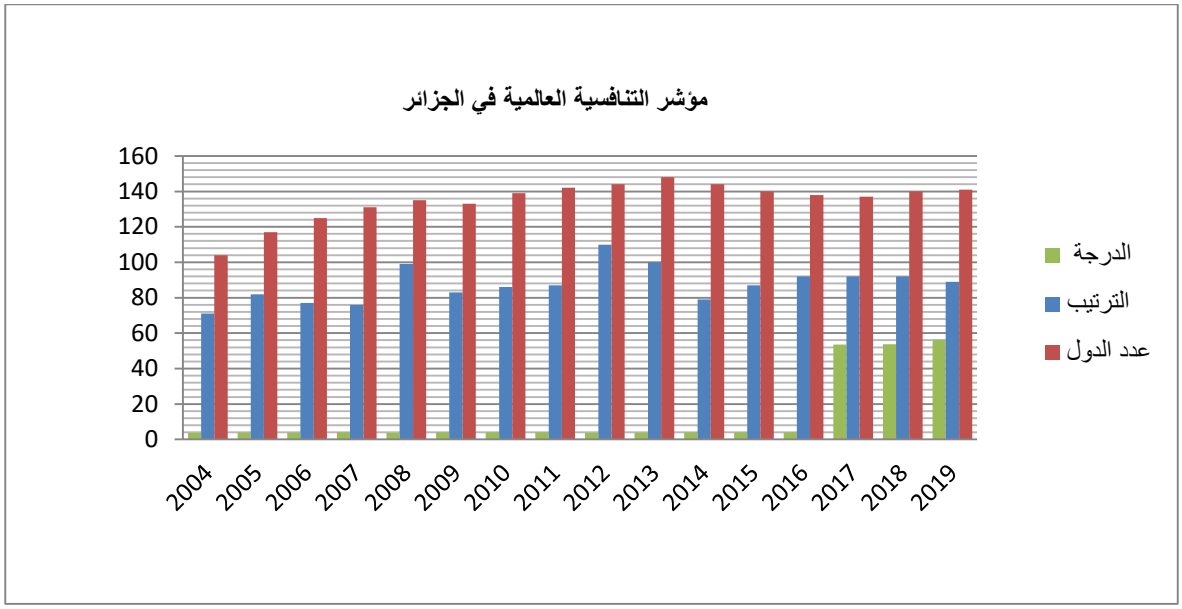

(التمثيل، 2004 - 2019)

الفرع الثاني: التدابير المتخذة قصد تحسين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

بداية وفي سياق المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2018 وصلت للمعطيات الاقتصادية الكلية التالية:

- أن يبلغ الناتج المحلي الخام حجم 20892 مليار دينار.
- معدل النمو4%
- معدل النمو خارج المحروقات 2.4%.
- معدل التضخم 5.5 %
- معدل البطالة 1.11%.
- الديون الخارجية للجزائر في حدود 03 مليار دولار.
- احتياطات الصرف في حدود 84.6 مليار دولار مع نهاية 2018.

أما عن القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار فهي كما يلي:

الصناعة، السياحة، الفلاحة، قطاع الطاقات المتجددة، قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

في حين تتوزع المزايا المشتركة للاستثمارات المؤهلة جغرافيا على منطقتين (الشمال والجنوب) ومن حيث إنجاز المشروع على مرحلتين مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال.

1- المشاريع المنجزة في الشمال وتقسم إلى:

1-1- المرحلة الانجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل في إنجاز المشروع مباشرة، وأيضاً الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لنفس السلع.
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية بعوض على كل المكتسبات العقارية التي تتم في الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري وحقوق الامتياز على الأملاك المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- التخفيض بنسبة 90 %من الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز المشاريع.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار بداية من تاريخ الاقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

1- 2- المرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المستحدثة لمائة (100) منصب شغل، ابتداء من بدأ النشاط وبعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية وبطلب من المستثمر.
- تخفيض نسبة 50%من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2- الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنمينها مساهمة خاصة من قبل الدولة:(قانون رقم: 16-09 2016)

2 -1 مرحلة الانجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري وحقوق الامتياز على الأملاك المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

– التكفل الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

– تخفيض من مبلغ الإتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية وذلك كما يلي:

* بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2)خلال فترة 10 سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة الدولة.

* بالدينار الرمزي للمتر المربع الواحد (م^2) لفترة 15 سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 %من مبلغ الأتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

– **مرحلة الاستغلال لمدة 10 سنوات:**

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .

– تخفيض نسبة 50 %من الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .

– **تسهيلات بنكية في مجال التمويل وتتضمن :**

– تخفيض نسبة الفوائد المطبقة على القروض الموجهة للاستثمارات .

– تخفيض في هذه النسبة بمقدار 2 %وقد تصل إلى 5،4 %بالنسبة للمشاريع السياحية في الجنوب.(القادر، 2019)

المبحث الثاني:انعكاس الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل بالجزائر خلال فترة 2000 – 2020

أن الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدتا إلى جذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لما تقدمه من ايجابيات، ومن أهم هذه الايجابيات هو خلق فرص عمل جديدة، وقد تزايد هذا الاهتمام خاصة في ظل التطورات العالمية الحديثة أو ما يعرف بالعولمة، كما تتسم هذه التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة بدورها الهام في تحسين مستويات التشغيل وتقليل من حدة البطالة خاصة لدى الدول المضيفة لهذه الاستثمارات.

المطلب الأول: واقع سياسة التشغيل في الجزائر.

إن حالة الجزائر تختلف من حيث مشكل التشغيل وارتفاع حدة البطالة عن الدول النامية الأخرى، ففي إطار تجسيد وتنفيذ سياسية التشغيل، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، تواجه العديد من التحديات والصعبات نذكر منها:(زيادة، 2017، صفحة 329)

– العمل غير المنظم الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق الشغل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، هذا النوع من العميل الذي يشكل بؤر استغلال للعديد من الشباب الذي عيادة ما يكون الأكثر عرضية لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العميل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية، من جهة .وفي ظل التوسيع في تطبيق فكرة مرونة العميل، والعميل المؤقت، من جهة أخرى، حيث ارتفعت في الارتفاع إلى الآن، لاسيما أمام غياب ممارسات العقود محددة المدة في الجزائر ولا زال مستمراً الرقابة، أحياناً وضعفها أحيانا أخرى.

– عدم التحكم في الآليات القانونية، الاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة البطالة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب، إلى جانب عدم الانسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تيم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.

– عدم تكييف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين مزيداً من الإطارات والعمال الذين سوف لين يجيدوا مناصب عميل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم، وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة، من جهة ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة، المتخصصة منها والعامية، من جهة ثانية والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة حيث لا تتوفر معظم هذه البلدان على مجالس تنسيق مشتركة بين جميع هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل لجل المتخرجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني، وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة .و أمام كل هذه التحديات و المعوقات السلبية التي كثيراً ما أعاقت نجاح سياسات التشغيل، تبرز مجموعة الآليات، البرامج والمخططات التي وضعتها البلاد كتحد

إيجابي لمواجهة أثارها السلبية، حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال إحدى آليات مواجهة هذه التحديات :نظرا لهشاشة البنية الاقتصادية التي بدأ يعرفها النسيج الاقتصادي في السنوات الأخيرة، نتيجة التوجهً نحو الاقتصاد الليبرالي، من جهة، ونتيجة الأعمال التخريبية التي عرفتها البلاد في سنوات التسعينات، حيث لم تعد هناك مؤسسات صناعية كبيرة متكاملة على غرار ما هو موجود في البلدان الصناعية الكبرى، إذ أصبح اللجوء إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مختلف المجالات الحرفية، و الخدماتية، لاسيما تلك التي تعمل في مجال المقاولة الثانوية لصالح المؤسسات الصناعية الكبرى أو لفروعها في الجزائر، أحد الحلول الأقل تكلفة لتحقيق التكامل الاقتصادي، من جهة، وإحدى الوسائل التي تضمن من خلالها التخفيف من حدة البطالة المتزايدة في هذه البلدان لاسيما في أوساط الشباب المتخرج من الجامعات ومعاهد التكوين المتخصصة.

المطلب الثاني: تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل بالجزائر:

إن ظاهرة التشغيل في الجزائر ليست حديثة العهد ، إذ وجدت بأنواع مختلفة وخاصة منذ الاستقلال، إلا أن تجلت واشتدت خلال فترة 2000 -2020 وهذه الفترة اتسمت بانعدام الاستقرار السياسي وخاصة الاقتصادي الذي شهد عدت تطورات وأزمات كأزمة العالمية 2008 وأزمة البترولية 2016 هذه على الصعيد الدولي ، أما على الصعيد الداخلي فالاختلال الذي حدث على مستوى الاقتصادي ، كانخفاض في معدلات الاستثمار والنمو وزيادة معدل الفئة الطالب للعمل مقارنة مع فرص العمل المستحدثة سواء في القطاع العام أو الخاص ، ولهذا اهتمت الدولة الجزائرية بقضية التشغيل وأصبحت من أولويات الحكومة الجزائرية، وخاصة في ظل زيادة القوى العاملة بمعدلات عالية فحسب الديوان الوطني للإحصائيات بلغ معدل النشاط 42% في شهر أفريل 2016 ، الأمر الذي فرض على الدولة الجزائرية إيجاد حلول فعالة لمشكلة البطالة .(عميش، 2017، صفحة 254)

ومن أهم الحلول التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية هي تلك التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، نظرا لوجود علاقة طردية بينهما ، كما أن أهم الدوافع لجذب هذه الاستثمارات هو مدى مساهمته في تطوير وتأهيل اليد العاملة المحلية ، وبالفعل استطاعت هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة حجم التشغيل إلا إنها كانت بمعدلات ضئيلة وهذا حسب التصريحات التي أدلت بها الوكالة الوطنية لتطوير الاستـثمار فإن عـدد الشـركات الاستثمارية الأجنبية المــباشرة (خارج قطاع المحروقات) تميزت بالضعف ، حيث بلغ المجموع الكلي للشركات خلال هذه الفترة 519 شركة التي استطاعت استحداث 121328 وظيفة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (7): حصيلة التشغيل الناتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2003 -2020

السنوات	عدد المشاريع	عدد الشركات	%	تكلفة المشاريع	عدد التوظيف	%
2003	23	22	4.23	5046.3	4732	3.9
2004	19	19	3.66	857.2	3334	2.74
2005	45	43	8.28	10545.3	11049	9.10
2006	50	45	8.67	9686.6	9491	7.82
2007	29	28	5.39	4070.1	5711	4.70
2008	75	66	12.71	16408.2	27305	22.50
2009	32	28	5.39	2605.1	5872	4.83
2010	21	17	3.27	1367.4	3797	3.12
2011	27	24	4.62	1431.6	2565	2.11
2012	18	17	3.27	2376.8	4951	4.08
2013	16	12	2.31	4284.6	7298	6.01

1.75	2130	535.5	2.50	13	13	2014
3.09	3758	749.4	2.50	13	13	2015
6.45	7834	187187	16.37	85	85	2016
9.19	11152	263661	13.48	70	71	2017
8.52	10349	9259	3.27	17	18	2018
0	0	0	0	0	0	2019
0	0	0	0	0	0	2020
100%	121328	520071.1	100%	519	555	المجموع

(الاستثمار، 2003 - 2020، صفحة 19)

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (7) أن نلاحظ أن هذه التدفقات ساهمت في خلق مناصب عمل جديد خلال الفترة 2003 -2020 ، ولكنها نسب ضئيلة جدا مقارنة بالإمكانيات التي تتوفر عليها الدولة الجزائرية من قدرات بشرية هائلة ، ويرجع السبب إلى عدم استقرار سياسي والاقتصادي والأمني وخاصة الحصيلة الثقيلة التي خلفتها العشرية السوداء نتيجة العمليات الإرهابية التي مست بالمنشآت الصناعية ، والأمر الذي أدى إلى عدم الوضوح الرؤية أما المستثمرين الأجانب ، في ما يخـص السياسة الاقتصادية المستقبلية ،إضافة إلى تدهور معظم مؤشرات التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

كما تعد السنوات 2003 - 2007 التي تم فيها التوظيف بنسب ضئيلة جدا تراوحت مابين 3.9% و 9.1% مقارنة بعدد الشركات التي استثمرت في الجزائر والتي تراوحت عددها مابين 19 و 45 شركة ، بينما تعتبر سنة 2008 أكثر مشاركة في التوظيف أي بنسبة 22.26%،إلا أن هذه النسبة قد تبدو معقولة إذا ما قورنت بعدد المشاريع الأجنبية المصرحة بها ، وهذا ما يدل على الفعالية الاستثمارية الأجنبية المباشرة في توفير فرص العمل في الجزائر،إذ أن نسبة 1 % من إجمالي المشاريع المصرحة وفرت ما نسبته 10 %من مجموع مناصب العمل، فإذا ارتفعت نسبة عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية إلى نسبة تصل إلى 6 %من مجموع الاستثمارات القائمة فإن ذلك قد يرفع من مساهمتها في توفير مناصب شغل قد تصل إلى نسبة 60 % من مجموع المناصب التي قد توفرها مجموع هذه الاستثمارات وهو ما يستدعي تكثيف الجهود أكثر لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وجذب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما بالنسبة لسنوات 2009 إلى غاية 2018 تراوحت عدد التوظيف ما بين 2130 إلى 10349 أي بنسبة تراوح بين 1.75% إلى 9.19% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بتدفقات الاستثمارية المقدرة مابين 13 إلى 85

شركة مستثمرة ، أما في عامين 2019 و 2020 في الجزائر لم تسجل أي مشروع وهذا من خلال التقرير السنوي لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وسبب يرجع في سنة 2019 إلى الأزمة السياسية وعدم الاستقرار الأمني الذي حل على البلاد من خلال خروج الشعب يطالب فيه بتنحي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، أما بالنسبة لعام 2020 يرجع إلى الأزمة الصحية التي ضربت العالم بكله وهي أزمة كوفيد 19 التي شللت الاقتصاد العالمي .

الشكل رقم (7-7): حصيلة التشغيل الناتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2020

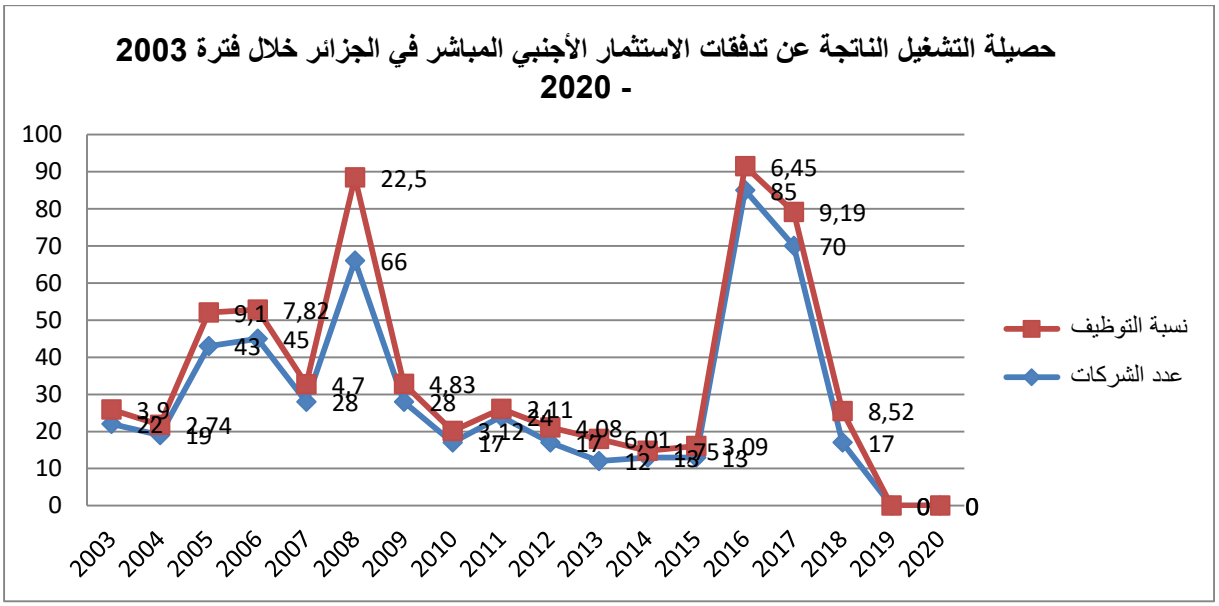

(الشكل البياني، 2003 -2020)

نلاحظ من خلال الشكل البيانيبأن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل الجزائر كانت إيجابية بالرغم من محدوديتها، إلا أنه توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل وهي علاقة طردية أي كلما زادت نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لبلد المضيف زادت نسبة التشغيل.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني

قطعت الجزائر أشواطا مهمة في تحسين مناخها الاستثماري لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن هذه التدفقات الاستثمارات للجزائر لا تعكس ما هو مطلوب من وراء تحسين المناخ الاستثماري.

ولقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أهم القوانين التي عمل بها المشرع الجزائري إلى تحسين بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب، وكذا حاولنا إبراز أهم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى الجزائر على مختلف القطاعات الاقتصادية، إلى جانب تبيان حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر، كما تطرقنا أيضا إلى أهم مؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الإعمال الدوليين على الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي .

أما فيما يخص نتائج الدراسة التطبيقية والتي كانت حول دراسة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2000 – 2020 فكانت النتائج كما يلي:

- رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من خلال منح عدة امتيازات وضمانات للمستثمرين الأجانب إلا أن حجم هذه التدفقات تبقي ضعيفة.

- كان جل اهتمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر متجه إلى قطاع المحروقات؛ في حين تم تجاهل الكثير من القطاعات الأخرى؛ والتي كان بإمكانها المساهمة أكثر في جذب عمالة وتخفيض مستوى البطالة لدى الشباب الجزائري؛

- تعاني الجزائر الكثير من التشوهات والفساد الإداري وانعدام الحرية الاقتصادية؛ مثل الإجراءات المعقدة وكذا الطابع المركزي المميز لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار حتى البسيطة منها، إضافة إلى التعسف الإداري والبيروقراطية وتفشي الرشوة.

- رغم الأولوية التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن مساهمته في خلق مناصب عمل ضئيلة جدا.

خاتمـــة

الخاتمة

لا شك أن الجزائر كباقي الدول النامية التي غيرت من وجهة نظرها للاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن أصبحت تدرك أهمية هذه الاستثمارات في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، لذا انتهجت سياسة السوق المفتوح، وذلك بتوفير المناخ الاستثماري الملائم من خلال تشريع قانون الاستثمار، إلا أنه رغم كل الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لجذب عدد كبير من الاستثمارات والتي كان من نتائجها زيادة معتبرة في تدفقات الواردة، كما أنها تبقى هذه التدفقات ضئيلة جدا مقارنة بالإمكانيات التي تمتلكها الجزائر ، والتحفيزات الموجهة لهذه الاستثمارات، ومن جهة أخرى كانت الجزائر ولا تزال تسعى جاهدة على التقليل من ظاهرة البطالة وذلك عن طريق استيعاب اكبر عدد ممكن من اليد العاملة النشيطة ، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على جذب الاستثمارات التي تحتوي على جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر، ومن شأن هذه التحفيزات هي خلق مناصب عمل جديدة وتأهيل اليد العاملة ، ولكن هذه الجهود لم تسجل أي زيادة في التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر مقابل عدم زيادة في نسبة التوظيف ، كما أنه لا نستطيع إنكار أثر الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية من خلق مناصب عمل جديدة ولحد من مشكلة البطالة الذي عرفت انخفاضا ملموسا ففي عام 2000 قد وصلت نسبة البطالة إلى 29.8% مقارنة مع عام 2020 الذي وصلت نسبة البطالة 13%، ولكن رغم هذه التغيرات في معدلات البطالة إلا أنها ليست كافية .

كما حاولنا من الناحية النظرية في الفصل الأول دراسة خصائص والمحددات هذه الاستثمارات مع تبيان أنواعها وإشكالها، وكذا الدوافع بالنسبة للمستثمر الأجنبي والبلد المضيف، كما تجدر الإشارة إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي المزايا والسلبيات التي يخلفها هذا الأخير،وأخيرا تطرقنا إلى العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل مع إعطاء مثال عن تجربة البرازيل التي أصبحت نموذجا للدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

أما كم الناحية التطبيقية تناولنا الفرضية التي أدرجناها في بداية هذه الدراسة وهي زيادة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تؤدي إلى ارتفاع معدل التشغيل.

1- نتائج الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

– تعتبر الجزائر من الدول النامية التي غيرت نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال وضع قانون الاستثمار الذي يسهل وينظم عملية الاستثمار .

– بالرغم من وجود تغـيرات في الإطار القانوني المنـظم لقانون الاســتثمار ، وخــاصة في قانون رقم 16 –09 المتعلق بترقية الاستثمار لفائدة الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال منح عدة امتيازات وحوافز وضمانات التي تحفز المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الجزائر ، وكذا مراجعة إجراءات حق الشفعة وإلغاء قاعدة 51/49 في إطار التدابير الخاصة بالإنعاش الاقتصادي والتي جاء بها قانون المالية التكميلي عام 2020 ، إلا انه يبقى التضخم مرتفعا .

– تسعى الجزائر كباقي الدول تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تقديم ضمانات وتحفيزات إعفاءات والامتيازات للمستثمر الأجنبي أو المحلي قصد خلق مناصب عمل جديدة .

– من أهم سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر هو اغلب المستثمرين يستثمرون في قطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى مثل قطاع الفلاحة الأكبر قطاع يستطيع تشغيل عدد من اليد العاملة المؤهلة والغير مؤهلة .

– من خلال دراسة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والتوزيع القطاعي في الجزائر، وجدنا بأن التدفقات رغم تحسنها إلا أنها ظلت دائما دون مستوى المطلوب خلال فترة الدراسة، إضافة إلى أنها لم تكن نابعة عن تحسن المناخ الاستثماري بدليل واستحواذ الاستثمار في قطاع المحروقات على الحصة الأكبر من هذه التدفقات المرتبطة بظروف العرض والطلب العالميين.

– تتفق جل التقارير والهيئات الدولية على وصف المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال المؤشرات الاقتصادية ، بالغير مناسب للاستثمار والغير محفز على جذب المستثمر الأجنبي رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كما أظهرت التصنيفات الجديدة تراجع ترتيب الجزائر فيها، خاصة بالنسبة إلى

مؤشرات الحرية الاقتصادية، التنافسية العالمي ومدركات الفساد، والذي زاد من ضبابية مناخ الاستثمار السائد في الجزائر.

– كما أثبتت الدراسة التحليلية الوصفية أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشرة والتشغيل أي كلما زاد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زادت معدلات التشغيل.

اختبار الفرضيات:

من خلال الفرضيات التي طرحت في المقدمة نستنتج أن الفرضية الأولى ليست صحيحة أي أن زيادة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى ارتفاع معدل التشغيل وهذا من خلال الشكل رقم (7-7) والذي يمثل حصيلة التشغيل الناتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2020 .

أما في ما يخص الفرضية الثانية والتي تعتبر أن التغيرات التي تمس القوانين الاستثمار تقلل من التدفقات وبالتالي انخفاض التشغيل في الجزائر، وهذا غير صحيح بل التغيير في القوانين الاستثمار يعني زيادة التحفيزات والضمانات والإعفاءات التي تمنح للمستثمرين الأجانب وهذا ما تسعى إليه الدولة الجزائرية لجذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يقابلها زيادة في معدلات التشغيل .

أما الفرضية الثالثة والتي تعتبر أن قطاع الصناعة هو من أهم القطاعات التي تستحوذ حجم كبير من التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي في واقع صحيحة لأن الجزائر تحول جل الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع المحروقات، وذلك من أجل زيادة حجم الإنتاج من النفط والغاز ، أما زيادة نسبة التشغيل تبقى مرهونة باليد العاملة المؤهلة فقط فهي لا تشمل كل فيئات العمال .

الاقتراحات:

إن هدف هذه الدراسة هو تحسين المناخ الاستثماري من أجل جذب عدد كبير من التدفقات الاستثمارية إلى الجزائر من أجل زيادة فرص العمل، سنحاول تقديم بعض التوصيات:

– ضرورة وضع قانون الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل جميع حقوق والواجبات حتى يكون المستثمر على دراية كافة.

– استخدام العمالة المحلية دون اللجوء إلى استقطاب اليد العاملة من الخارج بفرض الدولة الجزائرية على المستثمر عند التعاقد معه.

– تشجيع الاستثمارات في جميع القطاعات وخاصة التصديرية وذلك لتقليل من فاتورة الاستيراد.

– محاربة والقضاء على البيروقراطية والعراقيل الإدارية من شأنه جذب المستثمرين الأجانب.

– تطوير البنية التحتية وذلك من خلال استحداث مشاريع ضخمة لجذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

قائمـــة المراجـــــع

قائمة المراجع:

OECD. (1999). *third edition of the detailed benchmak of foreign direct investment.*Paris.

إعداد الطالب اعتمادا بيانات الموقع : https/www.heritage.org/index/download. (2000 -2020). الجدول رقم (04) : تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2020/2000.

اعداد الطالب اعتمادا على الاحصائيات. (2004 - 2019). *الجدول رقم (6): مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر للفترة 2004-2019.* المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، المنتدى الاقتصادي العالمي لتنافسية، https/www.weforum.orn.reports الموقع.

اعداد الطالب اعتمادا من الاحصائيات. (2000 -2020). *الجدول 2 : حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال فترة 2000 - 2020.* المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات.

اعداد الطالب اعتمادا من الاحصائيات. (2002 - 2018). *الجدول(3) : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة 2002-2018.* المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات .

اعداد الطالب اعتمادا من الجدول 2 الشكل البياني. (2000 -2020). *الشكل البياني (2-2)حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال فترة 2000 - 2020.* المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات .

إعداد الطالب بناءا على إحصائيات والبيانات لمنظمة الشفافية العالمية. (2012 -2020). *الجدول رقم (5) : تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية) في الجزائر للفترة 2012-2020.* المنظمة العالمية لشفافية، الموقع : https://tradingeconomics.com/germany/corruption-index .

اعداد الطالب من احصائيات الجدول (4) لشكل البياني. (2000 -2020). *الشكل البياني رقم (4-4) : تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2020/2000.*

اعداد لطالب اعتماد من المطيات الشكل 3 البياني. (2002 -2018). *شكل (3-3) : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة 2002-2018.* المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات .

التمثيل البياني رقم (6 - 6) اعداد الطالب اعتمادا من بينات الجدول (6). (2004 - 2019). *الشكل البياني رقم (6-6): مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر للفترة 2004-2019.* لمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، المنتدى الاقتصادي العالمي لتنافسية.

الشكل البياني اعداد الطالب اعتمادا على الاحصائيات الجدول رقم 05. (2012- 2020). *الشكل البياني رقم (5- 5) : تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية) في الجزائر.* المنظمة العالميةلشفافية.

الشيشكني, ل .ن .(1986). التصنيع وتكوين القواعد التكنولوجية في الدول العربية (دراسة مقارنة). *جامعة الكويت.*

إيمان مودع. (2019). أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1991-2014 (أطروحة الدكتوراء). ص 08. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

بدرة, ن .(2018). مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة العمالة في الجزائر للفترة 2002-2016 (رسالة الماستر). 88-89. جامعة ابن خلدون :تيارت, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

بلال بوجمعة. (2007). تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر (رسالة الماجسير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تلمسان: أبي بكر بلقايد.

جمال بلخباط. (2015). جدزى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب (أطروحة دكتوراه). 153. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

جمال جعفري. (2022). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر - دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 2000-2020. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 7* (1)، الصفحات 205-206.

حسان خضر. (2003). الاستثمار الأجنبي المباشر - تعرف وقضايا - . *سلسلة جسر التنمية* ، صفحة 11.

حسين زين الثعلبي سكنة جهيه فرج الثعلبي ساهرة. (2015). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصاديةلدولة قطر خلال المدة 1989-2013. *مركز الدرسات البصرة والخليج العربي* ، الصفحات 9-10.

حسين عبد المطلب الأسرج. (2005). سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية. *رسائل بنك الكويت الصناعي* (83).

حسين علي خربوش. (1999). *الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق*. عمان، الاردن : دار زهران للنشر والتوزيع.

حليمي حكيمة. (2018). تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره في البطالة خلال الفترة 2006-2015. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدرسات* (43)، الصفحات 19-20.

دريد محمود السامراني. (2006). *الايتثمار الأجنبي المعوقات والضمنات القانونية* (الإصدار 1). بيروت، لبنان : مركز درسات الوحدة العربية.

رضوان يوسف فوزي أبو الكاس. (2015). التجربة الاقتصادية البرازيلية الواقع وافاق (قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد). 111-112. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، غزة: جامعة الأزهر.

روشو عبد القادر. (2019). مدى جاذبية المناخ االستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000 - 2019). *مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07* (04)، الصفحات 70 - 71.

سعاد قرمزلي وسمية مزواري. (2016- 2017). تقييم جاذبية دول المغرب العربي لالستثمار االجنبي دراسة مقارنة بين الجزائر - تونس -المغرب (رسالة ماستر) . كمية العلوم االقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المدية : جامعة يحي فارس.

سماعين بن نعار بوعمامة داو. (2022). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر للفترة 2010-2020 (رسالة الماستر). 62-63. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيارت : جامعة ابن خلدون .

عائشة عميش. (2017). دراسة قياسية لأثر تدفق الايتثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر (أطروحة الدكتوراه). 254 -255. كلية العلوم لاقتصادية و تجارية وعلوم التسيير، شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

عبد الغفار غطاس. (2023). تحليل تجريبي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال المدة 1990-2021 باستخدام سببية تودا ياما موتو (TYDL). الصفحات 70-71.

عبد الكريم بعداش. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائر خلال الفترة 1996 - 2005 (أطروحة الدكتراه). 56-57. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر .

عطية طاهر مرسي. (2000). *أساسيات إدارة الأعمال الدولية* (الإصدار 1). القاهرة، مصر : دار النهضة العربية.

علي صوشة فايزة. (2015). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و الصين (رسالة الماجستير). 07. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

علي عبد القادر. (2004). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. *مجلة قضايا التنمية في الأقطار العربية* (31)، صفحة 4.

عماروش سميرة. (2023). ملخص قانون الاستثمار لطلبة ماستر 1 تخصص قانون الاعمال. 8-9.

عمر دينا أحمد. (2007). أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة تنمية الرافدين. *جامعة الموصل* .

فاطمة أخمد محمد عبد اللطيف. (2021). البطالة والتشغيل. *المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية جامعة اسيوط ، 1* (14)، الصفحات 62-63.

قاسم نايف علوان. (2009). *إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع .

كرامة أسماء. (2015). أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000-2014 (رسالة ماجستير). 45 -50 . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

كريمة قويدري. (2011). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر (رسالة الماجستير). 51. كلية الغلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

كمال سليم بوهيدل عايشي. (2012). الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع افاق التشغيل في الجزائر خلال فترة 2001-2010. *ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة* (صفحة 3). المسيلة: جامعة المسيلة.

كوثر زيادة. (2017). واقع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010-2014. *مجلة السلوم الانسانية، أ* (48)، صفحة 329.

كوثر زيادة. (2017). واقع سياسة التشغيل بالجزائر في الفترة ما بين 2010- 2014. *مجلة السلوم الانسانية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، أ* (48)، الصفحات 325 - 335.

ماليك حموتان. (2022). الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر - دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفرنسي -. *مجلة ابحاث قانونية وسياسية، مجلد 7* (العدد 1)، الصفحات 1229-1230.

محمد مطر. (2009). *ادارة الاستثمارات ، الطار النظري والتبيقات العلمية* (الإصدار 5). عمان ، دار وائل للنشر ، الاردن.

مصباح بلقاسم. (2006). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر–(رسالة الماجستير). 6. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

معاوية أحمد حسين. (2009). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. *ملتقي السنوي السابع عشر الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية* (الصفحات 22-23). الرياض: جمعية الاقتصاد السعودية.

مفتاح صليحة. (2020). نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية - (أطروحة الدكتوراه). 162 -163. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيي، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس.

1990-2017دراسة تحليلية قياسية للفترة مابين -سياسات الاصلاح الاقتصاد وأثرها على التشغيل في الجزائر .(2020) .ع ,ملين .جامعة الجزائر :الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .93 .(أطروحة دكتوراه)

من اعداد الطالب اعتمادا على الاحصائيات. (2000 - 2020). *الجدول (1) :حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال فترة 2000 -2020*. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول 1 الشكل البياني. (2000 - 2020). *الشكل البياني (1 -1)حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال فترة 2000 -2020*. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

من اعداد الطالب. (2003 - 2020). *حصيلة التشغيل الناتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال فترة 2003 - 2020*. اقتصادي، احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، ا.

من عداد الطالب اعتمادا على الاحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (http://www.andi.dz ANDI) الشكل البياني. (2003 -2020). *حصيلة التشغيل الناتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال فترة 2003 -2020.*

موفق أحمد حال سامي خضير. (2010). الاستثمار الاجنبي أثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي). *مجلة الادارة والاقتصاد، 201* (80).

نعيمة أوعيل. (2016). *واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 1998 -2005* (الإصدار 1). الاسكندرية ، القاهرة : دار النشر مكتبة الوفاء القانونية .